الأمم المتحدة

A/59/PV.106

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٠٦**
الاثنين، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية: الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتمويل التنمية

تقريرا الأمين العام (A/59/800 و A/59/822)

مذكرتان من الأمين العام (A/59/826 وA/59/850)

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/59/823)

مذكرة من الأمانة العامة (A/59/855)

ورقة غرفة اجتماع (A/59/CPR.6)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبدأ الجمعية العامة الآن حوارها الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وفقا للقرارات ١٤٥/٥٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٩٣/٥٩ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

تتضمن الوثيقة A/59/823 موجزا مقدما من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتتضمن الوثيقة A/59/855 مذكرة من الأمانة العامة معنونة ”موجز جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي بشأن القضايا المتعلقة بتمويل التنمية“.

الموضوع العام للحوار الرفيع المستوى هو ”توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“.

سيتألف الحوار الرفيع المستوى من مجموعة اجتماعات رسمية وغير رسمية لإجراء حوار يتعلق بالسياسة العامة وعقد ست موائد مستديرة تفاعلية لأصحاب المصلحة. والبرنامج الأكثر تفصيلا معلن في اليومية.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية) نجتمع هنا اليوم لإجراء الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بتمويل التنمية بغية تقييم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-39910 (A)
0539910

حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري ومناقشة اتخاذ الإجراء المقبل لضمان تنفيذه بالكامل.

ولكن الحوار هام على نحو خاص لأنه سيمكننا من أن نجتاز أيضا مرحلة هامة أخرى بينما نمضي نحو الاجتماع العام الرفيعj المستوى الذي يعقد في أيلول/سبتمبر.

وبينما تبدأ هذه الاجتماعات، أود أن أشير إلى العملية الخاصة ذاتها التي أتت بنا إلى هنا اليوم. ولقد أظهر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، إدراك الجمعية العامة المتزايد للمشاكل المعقدة للتنمية في البلدان النامية وافتقار هذه البلدان إلى الموارد المالية.

والعملية التي بدأت في مونتيري موجهة على نحو أساسي صوب الاستكشاف المعمق للعوامل المترابطة الرئيسية التي تؤثر في قدرة الدول على توليد الموارد المالية اللازمة للتنمية والحصول على هذه الموارد.

وتتمثل المرحلة الأولى في إجراء دراسة مستفيضة بمشاركة مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها البنوك المركزية، ووزارات المالية والتجارة، والمجتمع المدني ، والقطاع الخاص، لتحديد العوامل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لتمويل التنمية. وتم بهذه الطريقة تحديد ثمانية عوامل، ومن ثم تصنيفها في فئات لتقع ضمن المجالات الستة الرئيسية لتوافق آراء مونتيري، وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية؛ وتعبئة رأس المال الخاص؛ والتعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية، والدين؛ والمسائل المتعلقة بالنظم.

وفي خطوة غير مسبوقة، دُعي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية للانضمام إلى الأمم المتحدة في شراكة دينامية لكي تتضافر على إيجاد الطرق اللازمة لحشد موارد مالية عامة وخاصة جديدة لدعم الجهود الإنمائية الوطنية. وسلمت الجمعية العامة بأن الدول تتحمل مسؤولية فردية ومشتركة في عملية التنمية المعقدة المتعددة الأبعاد، فقررت أن يكون النهج الحكومي الدولي تجاه تمويل التنمية شاملا وأن يؤدي إلى الشراكة الكلية التي هي من الأسس التي يستند إليها توافق آراء مونتيري.

وكما يدرك الأعضاء، ترتبط الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٠ ارتباطا حاسما بعملية مونتيري، بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه تمويل التنمية في تحرير الرجال والنساء والأطفال من أوضاع الفقر المدقع التي لا تليق بالبشر.

وترقبا للاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة، جرى في الأشهر الأخيرة صوغ كثير من المشاريع لدفع التنمية. ولابد لنا من الترحيب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا وزراء مالية مجموعة الثمانية في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في لندن، بإلغاء كامل ديون ١٨ بلداً من البلدان النامية. ونرحب أيضا ببعض التدابير الأخرى، ومنها ما اتخذته المفوضية الأوروبية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وصولا إلى الهدف المتمثل في نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في غضون إطار زمني بالغ الوضوح؛ والتدابير المتخذة في سياق جولة الدوحة سعيا لإدخال تدابير تجارية أكثر إنصافا؛ وجميع التدابير الأخرى الرامية إلى استخدام موارد جديدة ومبتكرة للتمويل، من قبيل إنشاء مرفق للتمويل الدولي.

ولا شك أن المناقشة المقبلة سوف تتيح لكثير من الوفود أيضا تفسير التدابير التي تعكف عليها حكومة كل منهم في الوقت الحاضر بقدر أكبر من التفصيل، ولا سيما في الفترة السابقة لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية المقرر عقده في غلينيغلز، بسكوتلندا، خلال الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه، للبحث في نطاق التنفيذ وتفاصيله.

كما أود أن أعرب عن ترحيبي بالقرار التاريخي بإنشاء صندوق للتنمية، الذي اتخذه رؤساء دول أو حكومات بلدان الجنوب بمبادرة من قطر في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، الذي عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه بالدوحة.

وفي هذا السياق، من الضروري تعزيز اتساق النظم المالية والتجارية والنقدية الدولية لتهيئة أجواء دولية تمكّن البلدان النامية من الاضطلاع بإصلاحات لتعبئة الموارد المحلية. وعشية الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر في سياق جولة الدوحة، يجب أن يحتشد المجتمع الدولي لإبرام اتفاق عام يسهم إسهاما فعليا في إقامة نظام متعدد الأطراف للتبادل التجاري يتسم بمزيد من الانفتاح والإنصاف، ويكون أفضل تنظيما، وغير تمييزي، وأكثر ملاءمة للتنمية.

وأود أن أختتم بتكرار النداء الذي وجهه رؤساء الدول والحكومات في مونتيري ويدعون فيه إلى عقد ”مؤتمر دولي للمتابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري“، ويقررون أن ”يبت في طرائق هذا المؤتمر في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥“ (A/CONF.198/11، القرار ١، المرفق، الفقرة ٧٣). وأود لذلك أن أحث جميع الأعضاء على أن يصغوا لذلك النداء ويدرجوا فيما يتخذونه من قرارات هذا العام عقد مؤتمر للمتابعة بشأن تمويل التنمية يعقد في عام ٢٠٠٧، أي بعد مونتيري بخمس سنوات.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أرحب في الأمم المتحدة بجميع المشاركين. وأرى أننا جميعا ندرك أن هذه الفترة واعدة بدرجة غير عادية، فهي لحظة يمكن فيها لقرارات هذه الهيئة أن تصنع التاريخ. ولأكن أكثر تحديدا: ما الذي يمكن أن يعين على جعل الفقر جزءا من التاريخ؟

لقد أدت بنا سنوات كثيرة من العمل الشاق إلى أعتاب فتح كبير في مسعانا لتحقيق التنمية والكرامة الإنسانية. ومنذ فترة ليست بالبعيدة جدا كان الكثيرون يخشون أن تكون التنمية في أشد البلدان فقرا معرضة لخطر اليأس منها باعتبارها قضية خاسرة. ورأى البعض أن الفقر المدقع أمر محزن ولكنه أحد الجوانب التي لا مفر منها في الحالة الإنسانية. ويُنظر إلى هذا الرأي الآن، وبحق تماما، على أن من المتعذر تبريره فكريا أو قبوله أخلاقيا. فأصبح من المعترف به اليوم على نطاق واسع أن الفقر لا يجب التغلب عليه فحسب، بل من الممكن ذلك.

وثمة أمل حقيقي اليوم، أولا وقبل كل شيء، لأن كثيرا من البلدان النامية تنجح في انتشال ملايين الناس من الفقر واليأس. وهناك زخم فعلي، لأن المجتمع الدولي يتآزر على بذل جهد مستمر غير مسبوق. وترسم المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة رؤية في هذا الصدد. فقد أصبحت الأهداف الإنمائية للألفية نقطة استقطاب ذات نطاق لا مثيل له، ومعايير مقبولة عالميا ينبغي صوغ سياساتنا والحكم على ما نحرزه من تقدم وفقا لها. وقد جمع توافق آراء مونتيري البلدان الغنية والفقيرة في شراكة بينهما. أما مشروع الألفية فيعطينا خطة للعمل. وطوال الوقت، تذكي الدعوة المتسمة بالعناد من جانب القادة والموطنين وجماعات المجتمع المدني، ونجم الروك أو السينما بين الفينة والفينة، الوعي العام، وتوجد ضغطا شعبيا متناميا على الممثلين في هذه القاعة وعلى زملائهم في الحكومات. والآن، قبل انعقاد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية بما لا يتجاوز ١٢ يوما وقبل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي سينعقد هنا في مقر الأمم المتحدة بأقل من

١٢ أسبوعا، تتمثل المسألة فيما إذا كان بمقدورنا الاتفاق على الصفقة.

والقرار الذي اتخذه وزراء مالية مجموعة الثمانية هذا الشهر مشجع للغاية، كما سمعنا قبل ذلك من رئيس الجمعية العامة. فطالما واجهت أشد بلدان العالم فقرا خيارا مرا بين خدمة شعوبها وخدمة ديونها. والديون هي التي سيتم الآن شطبها هذه المرة. كما أن مما يعطي دفعة هائلة أن نعلم أن الاتحاد الأوروبي قد اتفق على جدول زمني واضح لبلوغ نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وسوف يتيح ذلك أخيرا الفرصة للتغلب على حالات العجز في الموارد التي أبقت ملايين كثيرة من البشر رهينة للبؤس.

وتعوض هذه الخطوات عما فقدناه. ويتعين أن يصاحبها عمل كبير مماثل بشأن الأجزاء غير المستكملة في جدول الأعمال. ويجب أن يؤدي كل من الأغنياء والفقراء ما عليهم أن يؤدوه. فالمسؤولية تتحرك في الاتجاهين. وتعهدت البلدان النامية بالتمسك بسيادة القانون، ومكافحة الفساد وبناء مؤسساتها. وهي وعدت بالاستثمار في رأسمالها البشري، وتعبئة مواردها المحلية وبأن تكون أكثر استعدادا لفتح أبوابها أمام الأنشطة التجارية. والعديد منها يفعل ذلك.

ومن ناحية أخرى، وعدت البلدان المتقدمة النمو بتأييدها. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تبدأ العمل في مرفق دولي للتمويل، وتضاعف المعونة المقدمة إلى أفريقيا. وفي ما يتخطى المعونة والديون، ينبغي أيضا أن تسعى إلى تقليل الآثار الضارة لتدفقات رأس المال الخاص المتقلبة والى زيادة إعلاء صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي العالمي. ويجب أيضا أن تكون البلدان المتقدمة النمو رائدة في وضع نظام للتجارة يتلاءم مع التنمية. وإذا تمكنت البلدان النامية من المنافسة بشروط منصفة، و لم يتعين عليها أن تتعامل مع أوجه دعم غير منصفة وتعريفات عالية من دون داع، فمن شأنها أن تجني فوائد تفوق بكثير ما يمكن أن تولده المعونة وتدابير أخرى.

وحتى وقت قريب جدا، كان يتعين على الفقراء والمستضعفين الاكتفاء بالعديد من الخطوات الصغيرة جدا – مجرد حفنة من الاحتياجات المطلوبة – بينما كانوا يأملون في تحقيق أوجه تقدم جريئة ومفيدة. واليوم، يمكننا أن نفعل ما هو أفضل ويجب علينا أن نفعل ذلك. وعلى الرغم من الالتزامات الجديدة بشان الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، فالصفقة بأكملها لم تتم. والأموال الجديدة لكلا الجانبين غير متوافرة بعد. والالتزام ليس عالميا بعد – سواء بين البلدان المانحة أو النامية أو بشأن قضية مركزية من قبيل التجارة.

ولعله لم يحدث من قبل أن بضعة أسابيع كالأسابيع القليلة المقبلة كانت بهذا القدر من الأهمية لفقراء العالم. فالقرارات التي ستتخذونها والإجراء الذي ستقدمون عليه في عام ٢٠٠٦ ستحدد مسار التنمية طوال العقد المقبل. وينبغي للمصالح المتبادلة أن تكون مرشدا لكم. فمن شأن جميع البلدان أن تستفيد من جهود بناء مجتمعات مستقرة، وأسواق قوية واقتصاد عالمي قائم على القواعد.

وينبغي للمساءلة المتبادلة أن تبدد الشكوك. وأحد المبادئ الأساسية لتوافق آراء مونتيري – وهو بالفعل جوهر الشراكة العالمية من أجل التنمية – أن الدول مسؤولة ليس أمام شعوبها فحسب، ولكن أيضا أمام بعضها البعض.

لذلك، فلنعمل معا من أجل إنجاح مؤتمر القمة. ولنغتنم هذه الفرصة لكي ندفع قضية التنمية إلى الأمام، وندفع أيضا جدولي أعمال الأمن وحقوق الإنسان المرتبطين بها أشد الارتباط. ولنظهر أنه لا يوجد مكان في عالمنا لذلك الشقاء البشري الذي لا موجب ولا معنى له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد منير أكرم.

السيد أكرم (باكستان) ، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سعادتي، بصفتي، ممثلا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن أشارك في الحوار الثاني الرفيع المستوى عن التمويل من أجل التنمية. فالحوار يجري ونحن نقف أمام منعطف مهم في تاريخ العالم وفي تاريخ البلدان النامية.

لقد حدد توافق آراء مونتيري إجراءات السياسة الوطنية والدولية الشاملة المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا . وأقر بأن التدفقات المالية المعززة حيوية لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية. وأقر بوجود أوجه نقص كبيرة في الموارد المطلوبة.

وفي مونتيري، اتفق زعماء العالم على التصدي للتحديات التي نواجهها في توليد التمويل المطلوب من أجل التنمية. وللأسف، فإن توافق آراء مونتيري، شأنه شأن اتفاقات عالمية أخرى، يعاني من عجز كبير في التنفيذ.

وحدد توافق الآراء مسؤوليات مهمة تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة تنفيذ الالتزامات. ويتعين على المجلس تعزيز قدر أكبر من الاتساق، والتنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية الأخرى في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها. ويرمي الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تأدية تلك المهمة.

وقد عقد الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٨ نيسان/أبريل من هذا العام وركز على ثلاثة مواضيع فرعية: أولا، السياسات العامة والاستراتيجيات؛ ثانيا، التجارة والاستثمار والتدفقات الخاصة؛ ثالثا، المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الابتكارية للتمويل والديون.

واستفادت مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي – التي جرت في جلسة عامة استثنائية وأثناء ستة موائد مستديرة – من اجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية التي انعقدت في اليوم السابق، وأيضا من تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح''.

وفي ما يتعلق بالسياسات العامة والاستراتيجيات، أقر بأن استراتيجيات التنمية الموضوعة والمملوكة وطنيا، والحيز السياسي الكافي والقدر الأكبر من الاتساق والتنسيق العامين، بما في ذلك تنسيق المتلقي من المانحين، وخلق فرص العمل والقدر الأكبر من الدعم للنمو الذي يقوده القطاع الخاص كلها عناصر حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها.

وأقر أيضا بأن الحكم الرشيد، وخاصة تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، أمر حيوي في التنفيذ الفعال للاستراتيجيات الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، اعتبرت الحاجة إلى تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية أنها عامل هام في الحكم الرشيد العالمي.

وكان هناك إقرار عام بالإسهام الرئيسي والكبير الذي يمكن أن تقدمه التجارة في كفالة تدفقات معززة للموارد من أجل التنمية. ونتيجة لذلك، كان هناك إجماع في الدعوة إلى إحراز نتيجة إنمائية مبكرة وناجحة وحقيقية لجولة الدوحة بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وفي ما يتعلق بالاستثمار وتدفقات رأس المال الخاص، أبرز عدة مشاركين الحاجة إلى تهيئة ظروف عمل

مؤاتية لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، بما في ذلك تهيئة بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإيجاد إطار تنظيمي فعال وتحقيق الشفافية وإنشاء بنية تحتية تمكينية.

وأعرب عن القلق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استقرار تدفقات رأس المال الدولي الخاص. وذكر أنه، بالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية السليمة، هناك حاجة إلى مبادرات أخرى لتقليل أثر التقلب في تدفقات رأس المال. ويمكن أن تتضمن هذه المبادرات استخدام صكوك مالية ابتكارية، وأيضا سيولة رسمية محسنة متعددة الأطراف، واعتماد قواعد حصيفة فعالة. وكان هناك أيضا اتفاق عام على الحاجة إلى تقليل تكلفة رسوم تحويلات العاملين في الخارج.

وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ذكرت المناقشات هدف أن تصل المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة، وهو ما تأكد في مونتيري، وشددت على الحاجة إلى حدوث زيادة سريعة في تدفقات المعونة لكي تصل إلى المبلغ الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولوحظ أيضا وجوب تحسين فعالية المعونة من خلال قدر أكبر من التنسيق والمواءمة.

لقد أيدت مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام المبادرات الأخيرة بشأن مصادر التمويل المبتكرة. وينبغي أن تكون تلك المصادر إضافية إلى جانب التزامات وأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية. وبالنسبة إلى تنفيذ التمويل المبتكر، كان هناك تفضيل عام لاعتماد نهج تدرجي.

لقد أشارت تلك المناقشات إلى الحاجة الملحة إلى التخلص من العبء الضخم للديون المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنظر في حالة البلدان المثقلة بالديون غير المشمولة بتلك المبادرة والمنخفضة الدخل، والحاجة إلى إطار شامل لحل مشاكل ديون البلدان المتوسطة الدخل. ولكن ما زالت وجهات النظر متباعدة بشأن تعريف القدرة على تحمل الديون.

إنني واثق بأن مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستسهم كثيرا في مداولات الجمعية وفي نتيجة الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من ناحيته، سيعقد الجزء الرفيع المستوى المتعلق بالاقتصاد العالمي والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه.

إن مشروع الوثيقة الختامية الذي عممتموه وتقرير الأمين العام، المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، يطرحان عدة مقترحات لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قمت بصفتي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإحالة ورقة غفل إليكم، سيدي، تحدد عددا من الخطوات لتعزيز دور وإسهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنمية. ولقد وُضِعت الورقة الغفل تلك على أساس مشاورات غير رسمية وبتعاون عدة وفود، بما في ذلك وفود ألمانيا وبلجيكا والسويد ومجموعة أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة المكونة من ١٥ عضوا. والمشاورات غير الرسمية التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٥ أيار/مايو أسهمت أيضا في صياغة الورقة الغفل. وأعتقد أن التدابير المحددة في الورقة الغفل سوف تمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تحقيق ما يلي: أولا، سيشجع الحوار العالمي بشأن اتجاهات السياسة الاجتماعية والاقتصادية؛ وثانيا، سيكون المجلس محفلا للتعاون الإنمائي؛ وثالثا، سيعزز المجلس العلاقة بين السلم والتنمية؛ وأخيرا، سيوطد المجلس التنسيق العملي داخل منظومة الأمم المتحدة. وإنني واثق بأن الورقة الغفل هذه ستكون موضع مناقشة

كاملة في هذه الجلسة وفي الوثيقة الختامية التي ستصدر في أيلول/سبتمبر.

ختاما، سيدي الرئيس، أتمنى لمداولاتكم كل النجاح في تحويل الفقر، شيء من مخلفات الماضي وجعل المساواة أمرا واقعا، كما قال الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أتطرق إلى بعض الأمور التنظيمية المتعلقة بإدارة الجلسة.

قبل كل شيء، نتناول مسألة مدة البيانات. كما ورد في مذكرة الأمين العام (A/59/850)، أحث المتكلمين على التقيد في بياناتهم بمدة الخمس دقائق، على أساس الفهم بأن هذا لا يعني استبعاد تعميم نصوص أطول.

وبالنظر إلى العدد الكبير من الوفود المسجلة بالفعل في قائمة المتكلمين، وهناك ٧٩ متكلما حتى الآن، أناشد المتكلمين أن يتعاونوا في هذا الصدد.

ولمساعدة المتكلمين في تنظيم وقتهم، تم تركيب نظام إشارات ضوئية على منصة المتكلمين يعمل على النحو التالي: يُشعل ضوء أخضر عند بدء المتكلم بإدلاء بيانه؛ ويُشعل ضوء برتقالي ٣٠ ثانية قبل نهاية الخمس دقائق؛ ويُشعل ضوء أحمر عند انقضاء الخمس دقائق.

وأود أن أبلغ أعضاء الجمعية العامة بأنه، وفقا للقرار ٢٩٣/٥٩ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، ستستمع الجمعية العامة أيضا إلى بيانات من ممثلي المنظمات التالية في منظومة الأمم المتحدة: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديلانو فرانكلين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جامايكا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد فرانكلين (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن جميع التقارير والاستعراضات والتحليلات والمشاورات بشأن التنمية منذ مؤتمر مونتيري تفضي إلى استنتاج واحد رئيسي وعام – وهو أن المجتمع الدولي قد قصّر كثيرا في تعبئة الموارد بالقدر المطلوب لتمويل مستوى التنمية الذي توخته مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى المكرسة للتنمية، بما فيها مؤتمر قمة الألفية. وسيكون مطلوبا من الاجتماع العام الرفيع المستوى أن يعطي دفعة غير مسبوقة ومتعددة الأبعاد ومتماسكة ومركزة لإفراز مستوى ونوعية الموارد في الإطار الزمني المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونشدد على أن تحدي التنمية، كما تم تناوله في مونتيري، تحد شامل. فهو يشمل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الأهمية البالغة، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك. ولقد برز العجز في مجالات العمل الستة كلها المحددة في توافق آراء مونتيري. وبالتالي، مطلوب اتخاذ إجراءات عاجلة في كل من تلك المجالات. ولقد استنتج الأمين العام أن أغلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد أحرزت في منتصف العقد تقدما كبيرا في تحسين تعبئة الموارد. ولكن الكثير من تلك الموارد لم تكن متاحة للاستثمار اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية لطائفة متنوعة من الأسباب.

ونتيجة للأسباب التي تم بالفعل تحديدها، تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين التشديد، قبل كل شيء، على إفساح المجال المطلوب للبلدان النامية في السياسة العامة حتى تكون مبدعة، اعتمادا على الظروف الوطنية. وثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع استراتيجيات لعكس التدفق السلبي للموارد من البلدان النامية، في أسرع وقت ممكن؛ وثالثا، يجب بذل جهد منسق لتعزيز قدرة قطاع الأعمال المحلي على المنافسة العالمية.

لقد حدد توافق آراء مونتيري التجارة بوصفها محرك مركبة التنمية، وفي حالات عديدة بوصفها أهم مورد خارجي لتمويل التنمية. ورحب التوافق بالقرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في جوهر برنامج عملها وبرنامج عمل الزعماء الملتزمين بتنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية.

و لم يتم إحراز أي تقدم بشأن المسائل الجوهرية التي تهم البلدان النامية في برنامج عمل الدوحة. وكان رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين قد شددوا في مؤتمر قمتهم الثاني في قطر في حزيران/يونيه على ضرورة أن تصبح منظمة التجارة العالمية نظاما تجاريا عادلا ومنصفا وقائما على القواعد يشمل الجميع ويعطي الأولوية للبعد الإنمائي.

وبالطبع تم التشديد أيضا على عدد من العوامل الأخرى.

وكما سمعنا في عدد من المناسبات، حث توافق آراء مونتيري البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود ملموسة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لجميع البلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نموا. لقد أوقف انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وارتفعت تلك المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو من انخفاض بلغ رقما قياسيا تمثل في ٠,٢١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٢٥ في المائة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

غير أن زيادة ٠,٠٤ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية بعد السنة الثانية يصعب وصفها بأنها زيادة ذات شأن. و لم تحقق دول جديدة من الدول المتقدمة النمو الهدف المنشود منذ مؤتمر مونتيري، وتشمل المساعدة الإنمائية الرسمية حاليا تخفيف عبء الديون والمساعدة الطارئة والمساعدة التقنية، التي ظلت تتزايد، وتعيّن على العديد من البلدان النامية تحويل موارد هامة إلى الطوارئ المتعلقة بالكوارث وأنشطة الإنعاش ومكافحة الإرهاب الدولي منذ سنة ٢٠٠٢.

وهناك شعور بإدراك ضرورة معالجة موضوع الموارد وإحداث زخم في ذلك الصدد. فعلى سبيل المثال، قدم الأمين العام عدة اقتراحات في تقريره، بما في ذلك وضع جداول زمني محددة لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ووافق الاتحاد الأوروبي على الجداول الزمنية الخاصة بجميع أعضائه القدامى الرامية إلى بلوغ الهدف بحلول عام ٢٠١٥، مع هدف متوسط الأجل لسنة ٢٠١٠. وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بتلك المبادرات. ومع ذلك، يجب أن أذكر بصفة خاصة مبادرة أمير قطر للبدء في إنشاء صندوق للتنمية والمساعدة الإنسانية. وبدأ إنشاء ذلك الصندوق في مؤتمر القمة الثاني، المعقود مؤخرا في الدوحة.

وقد أقر توافق آراء مونتيري بالحاجة الماسة إلى تعزيز انسجام الإدارة والاتساق في النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية. وبالرغم من ذلك الإقرار الملح وزيادة الاجتماعات التي تضم الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن النظم لا تزال غير منسجمة. فالإجراءات المتخذة في أحد المجالات كثيرا ما تبطل أو تقيد الإجراءات في مجالات أخرى.

وقد دعا مؤتمر قمة الـ ٧٧ والصين إلى: المزيد من التنسيق بين المؤسسات والوكالات الدولية التي تتعامل مع التنمية والتمويل والمسائل النقدية والتجارية لتعزيز الانسجام في السياسات بغية جعلها أكثر توجها نحو التنمية؛ والعمل على معالجة مسائل اختلال التوازن العالمي في النظم في

مجالات مثل التجارة والتمويل والنقد والتكنولوجيا؛ وإصلاح النظام المالي العالمي، بما في ذلك تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في علميات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية، التي تؤثر على خياراتها الإنمائية.

وأعلم أنه صدرت توجيهات لتحديد البيانات بخمس دقائق. ولكن، لأنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإني على يقين من أن الأعضاء يفهمون السبب في أني ربما تجاوزت الخمس دقائق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد لويس إرنستو ديربيز، وزير خارجية المكسيك.

السيد ديربيز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن المكسيك، من خلال دفاعها عن قواعد القانون الدولي واعتمادها نهجا قائما على أساس المسؤولية المشتركة، ظلت دائما تدعم التنمية وتعزيز النظام الدولي. ونحن المكسيكيين نعتبر المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، المحفل المثالي للدفاع عن مصالح المكسيك في الخارج والإسهام في التنمية الدولية، والسلام والأمن الدوليين.

واليوم، يواجه المجتمع الدولي تحديا كبيرا، ألا وهو تنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من المعالجة الفعالة للتحديات التي يواجهنا بها القرن الحادي والعشرون. ولا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة الفريدة لإنشاء نظام دولي جديد يقيم توازنا بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ويحسن أساليب عمل المنظمة وعملياتها. وإذا لم نتخذ إجراءات لتحقيق تلك الغاية، فإننا سنحكم على الأمم المتحدة بعدم الأهمية.

وقد عملت المكسيك جاهدة لتشجيع الإصلاح الشامل. ونحن بمشاركتنا مشاركة نشطة في مجموعة أصدقاء إصلاح الأمم المتحدة وفي حركة ”التوحد من أجل توافق الآراء“، نسعى إلى تحقيق إصلاح واسع يعزز الأمم المتحدة، ويعزز شرعيتها، ويجعلها أكثر تمثيلا ويحسن قدرتها على منع الحالات التي يمكن أن تهدد السلم والأمن العالميين والاستجابة لتلك الحالات.

وتؤيد المكسيك الرؤية التي أعرب عنها الأمين العام كوفي عنان في تقريره المقدم في آذار/مارس الماضي (A/59/2005)، الذي شدد فيه على أهمية ضمان إجراء المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن بطريقة لا تعوق التقدم في الأجهزة ذات الأهمية المماثلة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يجب أن يكون إصلاح الأمم المتحدة ثمرة لجهود بناء توافق الآراء بين جميع البلدان الأعضاء. ولمصلحة المنظمة، لا يمكننا أن نسمح بفرض حلول جزئية لا تخلف لنا إلا مؤسسة مفككة لا تستطيع التعامل بنجاح مع المطالب التي أنشئت لمعالجتها أصلا. وهذا النهج وحده هو الذي يمكننا من منع نشوب الصراعات التي تنشأ من عدم الحصول على التنمية ومعالجتها سريعا.

ولجعل تلك الرؤية حقيقة، يتعين علينا أن نعمل، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على إنشاء نظام للمسؤولية المشتركة والحوار مع المنظمات الإنمائية الإقليمية، وكذلك مؤسسات بريتون وودز. ويجب أن نربط الأهداف الإنمائية للألفية بآليات تمويل التنمية التي ظهرت من مؤتمر قمة مونتيري. وبتلك الطريقة وحدها يمكننا ضمان منافع العولمة لشعوبنا.

إن ربط الأهداف الإنمائية للألفية بآليات التمويل الدولية من شأنه أن يمكن من تعزيز الانسجام بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعملية الاقتصادية العالمية. وهذا الربط ضروري، بالنظر إلى أن فتح التجارة وتحرير الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى التعديلات التي أحدثتها

البلدان النامية في اقتصاداتها الوطنية، لم تكن في نفسها كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتولي المكسيك أعلى الأولويات للوفاء بالتزاماتها الدولية وهي قد تكلمت بحماس تأييدا لاستيفاء مختلف الاحتياجات التاريخية للبلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية وبناء نظام تجاري أكثر عدلا وأكثر مواتاة للتنمية.

والحوار الرفيع المستوى الثاني، الذي يجمعنا هنا اليوم، يوفر لنا فرصة لنستعرض بعناية الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية وتحديد المناطق التي يحتاج فيها المجتمع الدولي إلى تركيز جهوده الرامية إلى تحقيق النتائج المخطط لها أن تحرز بحلول عام ٢٠١٥. وأنا مقتنع بأن هذه الممارسة من شأنها أن تمكننا من تحديد المرحلة التي تقف عندها التزامات مؤتمر مونتيري وما هي الإجراءات الملموسة التي يتعين علينا اتخاذها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأغتنم هذه الفرصة لأبرز التقدم الذي أحرز على الصعيد العالمي في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما الذي أحرزته البلدان المتقدمة النمو التي أوفت بالتزامها المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والبلدان التي وضعت جداول زمنية لتفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، ترحب حكومة المكسيك بالاتفاقات التي تم التوصل إليها لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجب أن تصحب تلك الاتفاقات الإجراءات اللازمة لضمان مصداقية النظام المالي الدولي.

لقد كان التقدم الذي ذكرته نتيجة لجهود هامة بذلها المجتمع الدولي بأجمعه – البلدان المانحة، والبلدان النامية وأفقر البلدان – لجعل هذه السنة مرحلة فاصلة في مجال السياسة الإنمائية الدولية.

إننا نحتاج إلى أمم متحدة قوية للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يكون ذلك التزامنا. ولا يمكننا تفويت هذه الفرصة التاريخية لتعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها. وتفويتها لن يكون عملا غير مسؤول فحسب، بل، صراحة، سيكون عملا خطيرا. والتخلي عن مسؤولية إنشاء أمم متحدة فعالة يعني التخلي عن تعزيز قدرتنا على التصدي لمأزقي الأمن والتنمية اللذين نواجههما حاليا. ويذكرنا هذا الحوار بأن ذلك ليس خيارا لنا.

إن هذه السنة حاسمة لمستقبل الأمم المتحدة. ويجب علينا، بصفتنا دولا أعضاء، أن نحدد هيكلا دوليا جديدا قادرا على الاستجابة لمطالب شعوبنا لأجل تحقيق التنمية والأمن، من خلال الحوار والتنسيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أولا تورنايس، وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك.

السيدة تورنايس (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بتأييد البيان الذي سيدلي به بعد فترة وجيزة ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

قبل ثلاث سنوات تم في مونتيري، صياغة ميثاق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة دعما للأهداف الواردة في إعلان الألفية. وأعلنت بلدان عديدة عن زيادة إسهاماتها، واستحقت بلدان كثيرة الثناء لاحترامها التعهدات التي قطعتها على نفسها. وآمل أن تسود روح مونتيري جلسة اليوم، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلينيغلز، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المزمع عقده في شهر أيلول/سبتمبر القادم.

ولا تزال الحاجة إلى مزيد من المعونة قائمة على الأقل في أفريقيا. والأرقام ليست في حاجة إلى أي بيان. فهناك أربعة من بين كل عشرة أفارقة ليس لديهم ما يكفي من الطعام. ولا يذهب إلى المدارس سوى ست من عشر بنات أفريقيات. وهناك ٢٨ مليون شخص في أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا العام وحده، سيموت مليون طفل أفريقي بسبب مرض الملاريا. وإنه لخزي ووصمة عار لضميرنا أن نستمر في السماح بوجود هذه المعاناة الإنسانية.

وإنني لفخورة أن أقف اليوم أمام الجمعية، ممثلة لبلد من خمسة بلدان فقط تحترم التزاماتها الدولية بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. واسمحوا لي أن تكون رسالتي الرئيسية التي أوجهها اليوم تشجيعا وحافزا لكل البلدان الغنية على أن تحذو حذونا.

وإنني لفخورة أيضا أن أنتمي إلى بلد عضو في الاتحاد الأوروبي. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي الذي عُقد قبل أقل من أسبوعين، وافق رؤساء الحكومات الأوروبية على هدف جديد وطموح للاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الإنمائية. ويتضمن الجدول الزمني المتفق عليه تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، مما يؤدي إلى بلوغ نسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وأتطلع إلى الترحيب بانضمام زملائنا في الاتحاد الأوروبي إلى ''مجموعة الـ ٠,٧'' وآمل أن ينضم إلينا قريبا المزيد من البلدان.

ترتبط الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مونتيري ارتباطا وثيقا بالأهداف الإنمائية للألفية. وتمثل تلك الأهداف أكثر الخطط الإنمائية طموحا التي وُضعت حتى الآن. وقد تعهدت البلدان النامية بضمان وضع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وفقا للأهداف الإنمائية للألفية، وتقدم جميع تلك البلدان تقريبا التقارير بشكل منتظم عن الإنجازات التي تحققها.

أما نحن، البلدان المانحة، فإننا ملتزمون أيضا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقضي الهدف ٨ بضمان زيادة المعونة المقدمة وتحسينها، وضمان حرية التجارة وفرص الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة. وفي عام ٢٠٠٣، أصبحت الدانمرك أول بلد من البلدان المانحة يصدر تقريرا رسميا عن الجهود التي يبذلها للوفاء بتلك المتطلبات. ويسعدني اليوم أن أقدم تقريرنا الثالث عن الهدف ٨. ويحدوني الأمل أن يكون ذلك مصدر إلهام للآخرين.

وثمة إنجاز رئيسي تحقق في مونتيري هو مسألة إقامة شراكة على أساس الالتزامات المتبادلة. واتفقنا على أنه لكي نستطيع أن نستخدم النقل المتزايد للموارد، ينبغي أن تكون البلدان النامية مسؤولة عن تنمية ذاتها، بتعزيزها نظام الحكم ومكافحة الفساد وإعادة توجيه العائدات الحكومية وزيادة المدخرات المحلية وزيادة تطوير القطاع الخاص وتنظيم المشاريع الخاصة.

وبغض النظر عن حجم المساعدة المعروض، فإن توفير الزخم اللازم للبدء بعمليات التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة لن يتسنى إلا بزيادة التأكيد على النمو الاقتصادي لصالح الفقراء من خلال تطوير القطاع الإنمائي الخاص. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فقط بيّنت التقارير الصادرة عن البنك الدولي وكذلك تحليلات عديدة أخرى أن من الضروري توفر معدلات للنمو الاقتصادي بما لا يقل عن ٧ في المائة لتحقيق هدف تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف – وهو الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

وتبعا لذلك، فإن اثنتين من بين أولوياتي الرئيسية بصفتي وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك هما، أولا، دعم تهيئة بيئات تمكينية لتطوير القطاع الخاص في البلدان الشريكة

للدانمرك، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي؛ وثانيا، مساعدة البلدان الفقيرة على الاندماج التام بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي، مما يزيد إلى أقصى حد من فوائد العولمة. وتحقيقا لتلك الغاية، سأقوم، خلال الشهر المقبل، بالشروع في خطة عمل لنمو الأعمال التجارية والتنمية بالإضافة إلى استراتيجية للتجارة والنمو والتنمية. وليس هناك شك في أن نظاما للتجارة الحرة مفتوحا ومتوازنا هو شرط أساسي لتحقيق النمو والقضاء على الفقر.

إن أحد أكثر المواضيع رواجا التي تناقش حاليا في المفاوضات التجارية الجارية في الدوحة هو ''جولة التنمية''. ولكن بالتأكيد ماذا وراء هذه العبارة الطنّانة؟ ما هي التكلفة التي سنتكبدها لكي نتوصل في الدوحة إلى نتائج حقيقية ومناسبة للتنمية؟

في رأيي أن هناك ثلاثة عناصر حاسمة. من الضروري أن نقوم جميعا على الفور بتوفير فرص وصول جميع الصادرات في أشد البلدان فقرا إلى أسواقنا معفاة من الجمارك وغير خاضعة لنظام الحصص. ومن الضروري أن نتوقف جميعا عن الإصرار على المعاملة بالمثل، وأن نجعل جولة الدوحة جولة حرة لأشد البلدان فقرا. كما أننا جميعا بحاجة إلى ضمان توجيه الاهتمام الكافي إلى مسألة التجارة: فيجب على البلدان النامية أن تدمج الجوانب التجارية في استراتيجياتها الوطنية المعنية بالحد من الفقر، كما يجب أن يوفر المانحون المساعدة الضرورية ذات الصلة بالتجارة.

في الختام، لقد تركّزت النقاط الأساسية الثلاث التي أثرتها اليوم على العلاقة الثلاثية بين المعونة والنمو والتجارة – وجميعها عناصر متكاملة في السياسة الإنمائية للدانمرك. لذلك، اسمحوا لي أن أنهي بياني من حيث بدأت: أي الإصرار على حالة تقديم المزيد من المعونة، ولا سيما إلى أفريقيا. وأرحّب بالاقتراحات المستنيرة المقدمة بشأن توفير مصادر مبتكرة للتمويل، وآمل أن يؤدي هذا الحوار الرفيع المستوى إلى التوصل إلى اتفاق على بعض الاقتراحات. ولكنني أشعر بأنني مضطرة إلى التحذير من إمكانية تحويل الانتباه عن هذا الموضوع. ويجب أن نتفق جميعا، سواء كنا بلدانا غنية أو فقيرة، على أن توفير المصادر المبتكرة لتمويل التنمية ينبغي أن يكون أمرا إضافيا. ويجب ألا يكون قناعا يخفي وراءه الافتقار إلى الإرادة السياسية لاحترام الالتزام الدولي الطويل المدى الذي قطعناه على أنفسنا بتوفير قدر كاف من المساعدة الإنمائية الرسمية. فلنجعل من الشراكة العالمية، أي الهدف ٨ الإنمائي للتنمية، الذي أكدنا عليه من جديد في مونتيري وجوهانسبرغ، حقيقة واقعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل هيلاري بين، عضو البرلمان، ووزير الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد بين (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): قبل مائة وخمسين عاما، اقتنع عالم اسمه جون سنو، أن بئرا ملوثة كانت السبب الرئيسي لانتشار موجة الكوليرا التي اجتاحت لندن آنذاك. وقد أقنع السلطات بإزالة يد المضخة المركبة على ذلك البئر. وانحسرت الجائحة، وأُنقذت أرواح الناس.

نجتمع هنا هذا الصباح بمناسبة الذكرى السنوية الستين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو حيث تواجهنا أيضا جائحة، جائحة مرض وعوز وجهل وفقر يعاني منها الكثير من أشقائنا في الإنسانية. وما زال الافتقار إلى المياه النظيفة يودي كل يوم بحياة ٦ ٠٠٠ طفل على كوكبنا هذا.

وإذ نتطلع إلى مؤتمر القمة الاستعراضي للألفية ونسأل أنفسنا عما ينبغي أن نفعله الآن بشأن الالتزامات التي

قطعناها على أنفسنا، فإننا نرى أنه بمعدلات النمو الحالية لن يتم توفير التعليم الأساسي للجميع حتى عام ٢١٣٠. وذلك متأخر ١١٥ عاما. ولن يتم تخفيض مستوى الفقر إلى النصف حتى عام ٢١٥٠ – وذلك متأخر ١٣٥ عاما. ولن نقهر أمراض الأطفال الممكن تفاديها حتى عام ٢١٦٥ – وذلك متأخر ١٥٠ عاما.

والذين يموتون اليوم، والذين هم مرضى اليوم، والذين لا يذهبون إلى المدارس اليوم، والذين هم فقراء اليوم لا يمكنهم الانتظار كل هذا الوقت. ولكي نساعد، يجب أن نوفر معونة أكثر، وتخفيضا أفضل للديون وتجارة أكثر عدالة. ونحن نحرز بعض التقدم. فهناك خمسة بلدان – واستمعنا إلى واحد منها بالفعل اليوم – حققت بالفعل الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وهو تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وهناك بلدان أخرى في طريقها إلى القيام بذلك. والمملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الهدف بحلول عام ٢٠١٣، وقد وافق الاتحاد الأوروبي جماعة قبل شهر على تحقيق نسبة ٠,٥٦ في المائة في عام ٢٠١٠ ونسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وسيضاعف ذلك المعونة المقدمة من الاتحاد من ٤٠ بليون دولار إلى ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وسيذهب نصف ذلك المبلغ إلى أفريقيا. تلك هي أوروبا في أفضل صورها، وهذا إنجاز كبير لرئاسة لكسمبرغ. وإنني أؤيد تعليقات الرئاسة التي سنستمع إليها فيما بعد.

لكن هذا غير كاف. فنحن جميعا بحاجة إلى زيادة المعونة التي نقدمها، لكي نجعلها طويلة الأجل ويمكن توقعها لكي تستطيع البلدان النامية أن تعتمد عليها، ولكي نكفل أنها تستخدم بفعالية لدعم أولويات البلدان النامية التي حددتها لنفسها.

ونحتاج أيضا إلى الإقرار بأن تلك الالتزامات المستقبلية بالمعونة لن تقدم الأموال التي تقوم الحاجة إليها اليوم. ولذلك السبب اقترحنا إنشاء مرفق تمويل دولي لدفع التزاماتنا مسبقا، وكذلك إنشاء مرفق تمويل دولي تجريبي من أجل التطعيم. ونرحب أيما ترحيب بدعم ٨٠ بلدا، وأيضا بالقطاع العريض من المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية. وأرحب أيضا بالعمل من أجل التمويل الابتكاري الذي تتزعمه فرنسا وألمانيا والبرازيل ودول أخرى لجمع موارد إضافية من أجل التنمية، مثل فرض رسوم على تذاكر السفر جوا.

وبالطبع فإن تخفيف الديون يحدث فرقا في توفير تمويل يمكن توقعه، وقد سبق أن توصل وزراء المالية في مجموعة الدول الثماني إلى اتفاق سيتم بموجبه إلغاء ديون بلدان مبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون بنسبة ١٠٠ في المائة. ويمكن أن تبلغ قيمة ذلك ٥٥ بليون دولار لـ ٣٨ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويوفر اجتماع مجموعة الثماني في غلن ايلغز ومؤتمر قمة استعراض الألفية في شهر أيلول/سبتمبر أفضل فرصة في هذه السنة التاريخية لاتخاذ قرارات نعلم أن الحاجة تقوم إليها للمساعدة على تحقيق الأهداف التي وضعناها بأنفسنا لعام ٢٠١٥.

ولكن في الواقع يجب أن يكمن مستقبل البلدان النامية وبحق في أيديها. فهي التي يجب أن تكفل السلام والاستقرار، وأن تحقق الحكم الرشيد وأن تنشئ مؤسسات قوية – وبالطبع – تجمع أموالها لأن النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة دخل الحكومة، في نهاية المطاف، هو ما يوفر بالفعل التمويل الطويل الأجل من أجل التنمية. لذلك السبب وحينما تجتمع منظمة التجارة العالمية في شهر كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ، يجب أن نغتنم الفرصة

لكي نكفل تعاملا تجاريا أكثر إنصافا، وأن نقلل عوائق التجارة في كل من البلدان النامية وفيما بينها، وأن نحدد موعدا للقضاء على جميع أنواع دعم التصدير، وأن نحدد موعدا للقضاء على الدعم الداخلي لكي تتمكن البلدان من أن تفعل ما تريد لكي تحقق دخلا وأن تتاجر لتخرج من قبضة الفقر.

وقد كان الأمين العام محقا حينما قال إن مكافحة الفقر هي التحدي الأخلاقي الماثل أمام جيلنا. ونحن نملك الوسائل لكي نفعل شيئا إزاءه والعالم يراقبنا بأمل وتوقع بأن نرقى إلى مستوى ذلك التحدي، وحينما نفعل ذلك، سنساعد على تغيير حياة البلايين من إخواننا البشر من أجل ما هو أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كارلين جامتين، وزيرة التنمية الدولية للسويد.

السيدة جامتين (السويد) (تكلمت بالانكليزية): يمثل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في شهر أيلول/سبتمبر فرصة فريدة من نوعها للمضي قدما بجدول الأعمال الدولي والنهوض بالتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام والأمن. وينبغي أن نحاول في ذلك الاجتماع أن نتحدى أنفسنا لكي نكون دقيقين قدر الإمكان في قراراتنا، وأن نضع، إذا أمكن، جداول زمنية وأن نحدد مواعدي نهائية لتحقيق النتائج المتفق عليها. وفي مجال التنمية، فإن اجتماع اليوم واحد من أهم الاجتماعات. وإنني أتطلع اليوم إلى مناقشة بناءة هدفها صنع القرار عن كيفية المضي قدما بتوافق آراء مونتيري وعن الالتزامات التي ستسمح لنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي هذا العام اتخذنا أيضا قرارات مهمة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في آذار/مارس ٢٠٠٥. ويجري الآن وضع مؤشرات لقياس التقدم ستكون جاهزة لاعتمادها من الاجتماع الرفيع المستوى. وفي شهر أيلول/سبتمبر ينبغي للحكومات أن تلتزم بالتنفيذ الكامل لإعلان باريس بحلول عام ٢٠١٠. ونحن من جانبنا، سنرمي إلى تحقيق بعض الأهداف قبل عام ٢٠١٠. وأود أيضا أن أشجع البلدان المانحة على وضع خطط واضحة محددة الوقت لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة في أقرب وقت ممكن. ومثلما قلنا في وقت سابق، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة وأرحب بحرارة بذلك الاعتماد.

يشكل تخفيض الديون أداة أخرى لتحقيق تمويل أفضل للتنمية يمكن توقعه. وترحب السويد بالاقتراح الأخير من اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول الثماني لإلغاء الديون المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي من عدد من البلدان الفقيرة المنهكة بالديون. ومع ذلك، فمن الحيوي كفالة أن المبادرة لا تقوض قدرة المؤسسات المالية الدولية على توفير منح وتمويل من أجل التنمية بشروط ميسرة في السنوات المقبلة.

القضية الأخرى هي التجارة. قد تكون التجارة أهم محرك للنمو في البلدان النامية. ويجب تحسين الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وفي الاجتماع الرفيع المستوى، ينبغي أن يصمم زعماء العالم على استكمال دورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية في موعد لا يتخطى عام ٢٠٠٦، بالتزام كامل بتحقيق تركيزها الطموح على التنمية. ومن شأن الفشل في تحقيق ذلك أن يكون نكسة خطيرة لجهود التنمية. وكخطوة أولى، ينبغي أن نوفر فورا وصولا لجميع الصادرات من البلدان الأقل نموا من دون ضرائب ومن دون حصص. ونحن أيضا بحاجة إلى العمل من أجل القضاء على جميع إعانات الصادرات وأشكال الدعم الأخرى المشوهة للاتجار، من قبيل الإعانات الزراعية. وينبغي للبلدان النامية أن تدمج التجارة على نحو منظم في سياساتها الإنمائية واستراتيجياتها لتخفيض مستوى الفقر.

ويعتمد توافق آراء مونتيري على مبدأ المسؤولية المشتركة عن تنمية الذات. ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يصبح إدماجها الكامل في الاستراتيجيات الحالية لتخفيض مستوى الفقر أولوية. ويقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة دور مهم تؤديه في دعم تلك العملية، ولكن تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة في كل من المقر وعلى الصعيد القطري مطلب مسبق لتحقيق الأداء الأمثل. ويجب إيلاء اهتمام كبير في استراتيجيات تخفيض مستوى الفقر إلى القضايا العابرة، من قبيل المرأة واستدامة البيئة والصحة – بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بذلك – والتعليم.

إن الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد أساسي من أجل التنمية المستدامة والمنصفة. وهو يتضمن الإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد، والمشاركة الأصلية والديمقراطية، وكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان. والحكم الرشيد هو أيضا أساس الاستخدام الفعال للموارد المحلية والخارجية. وهنا يبرز شاغلان في هذا الصدد: كفالة توزيع أكثر إنصافا للموارد وتوفير العمالة. فقد اتسم العديد من الاقتصادات بالبطالة، وكنتيجة مباشرة لذلك، ترسخ الفقر فيها.

أخيرا، القضايا التي ذكرتها تعالج كلها في إطار مؤسسات مختلفة – الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وأيضا مؤسسات بريتون وودز. ومن أجل كفالة نهج متسق للتنمية، يتعين وضع منظور أكثر شمولا أو تنظيما للهيكل المالي الدولي. ونحن بحاجة إلى البدء في تلك المناقشة الاستراتيجية بعد الاجتماع الرفيع المستوى، ولكننا نتوقع بالفعل الآن من مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وأيضا من جميع الدول الأعضاء، زيادة جهودها لتطوير تنسيق منهجي سلس للجهود في حالات السلم وأيضا في حالات ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بول تونغوي، وزير الدولة للاقتصاد والمالية والميزانية والخصخصة في غابون.

السيد تونغوي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أرحب بعقد هذا الحار الرفيع المستوى، الذي يتيح لنا فرصة لتقييم التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية، فضلا عن النظر إلى جهودنا المستقبلية.

وأعلن تأييدي للبيان الذي أدلت به جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أعرب عن مدى تقديري للمهارة التي وجهتم بها، سيدي الرئيس، أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، بما في ذلك هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام على جودة التقريرين اللذين قدمهما لنا.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ألزم المجتمع الدولي نفسه ببلوغ عدد من الأهداف الإنمائية، وخاصة هدف تخفيض الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ومن باب متابعة مؤتمر قمة الألفية عقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢ والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبعد ثلاثة أعوام، لم ترق الجهود التي بذلها المجتمع الدولي إلى مستوى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الوطنية، فإن الجهود التي بذلتها البلدان النامية، وخاصة لتعزيز الحكم الرشيد وتثبيت استقرار سياسات الاقتصاد الكلي العامة، لم تحرز بشكل عام، للأسف النتائج المتوقعة. ونحن مقتنعون بأن تطوير استراتيجيات وطنية أفضل، وتوسيع القاعدة الاقتصادية وبناء القدرات البشرية ستمكن من المزيد من تعبئة الموارد.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فهو مركز على عدد صغير من البلدان، مما يبطئ توسع القطاع الخاص. وفي

تلك الظروف، فإننا نؤمن بأن التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/59/826) تدابير مناسبة.

وبالنسبة للتجارة الدولية، ينبغي ألا يؤدي فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد عام ٢٠٠٣ في كانكون إلى إبطاء الجهود الرامية إلى تطوير العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويشكل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال أمرا أساسيا لكفالة التحرير الفعال للتجارة. ويحدونا الأمل أن ييسر الاجتماع الوزاري المقبل للمنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تصحيح فشل كانكون.

وفيما يتعلق بزيادة التعاون الدولي المالي والتقني من أجل التنمية، من الواضح أنه، نظرا للاتجاه الحالي، فإن التزام مونتيري بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية بعيد المنال. وأدى العجز في تمول الأهداف الإنمائية للألفية إلى الخوف في العديد من البلدان من أن يصبح توافق آراء مونتيري مجرد تمن. وفي ذلك الصدد، ترحب حكومتي بالمبادرة الرامية إلى إيجاد مصادر جديدة للتمويل. وهنا، أود أن أشير إلى مرفق المالية الدولية، الذي اقترحته المملكة المتحدة بدعم من فرنسا، ومفهوم الجباية الدولية للضريبة والمبادرة الجديدة التي اقترحها رئيس البرازيل لولا دا سيلفا.

وفيما يتعلق بالدين الأجنبي، فقد أدى عبء الديون إلى إلغاء عمليات إعادة تكيف الميزانية والإصلاحات الهيكلية، مما أضعف القوة الاقتصادية للبلدان النامية وجعل من العسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بمبادرة مجموعة الدول الثماني المعنية بإلغاء الديون المتعددة الأطراف. ويحدونا الأمل أن يتم توسيع تلك المبادرة إلى البلدان النامية الأخرى، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل مثل غابون.

أما بالنسبة للمشاكل المنتظمة، فإن تعزيز الإشراف المتعدد الأطراف يشكل أمرا أساسيا لمنع نشوب الأزمات الاقتصادية والمالية وحماية البلدان النامية من الاضطرابات الخارجية وكفالة تنميتها المستدامة. ومن الضروري أيضا أن تؤخذ في الحسبان آراء البلدان النامية في صياغة واعتماد المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف للقرارات.

إن غابون، في ظل قيادة رئيس بلدنا، الحاج عمر بونغو أونديمبا، ألزمت نفسها بتنفيذ توافق آراء مونتيري من خلال إجراء إصلاح معمق لاقتصادها. وتشمل أهم تلك الإصلاحات تحسين وتعزيز التمويل العام، خاصة بتعزيز فعالية النفقات العامة وزيادة الشفافية في إدارة الموارد العامة والحكم الرشيد؛ وتعزيز القطاع المالي والمصرفي وتشجيع التمويل الصغير؛ والإسراع بالإصلاحات الهيكلية، بغية تخفيض التكلفة العالية للإنتاج، وتحسين قدرة الأعمال التجارية على المنافسة وجعل الاقتصاد الوطني أكثر جاذبية للمستثمرين؛ ووضع إطار تنظيمي قائم على الحوافز ومحرر بغية حماية الاستثمارات وتحسين مناخ العمل التجاري؛ وإنشاء وكالة مركزية لتشجيع الاستثمار الخاص؛ وتحسين قوانين الغابات والتعدين؛ وجعل تشريعات العمل أكثر مرونة. وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم كبير في تعزيز الحكم وتحسين الشفافية، بغية إجراء المزيد من تحسين مناخ العمل التجاري وإدارة الموارد العامة.

ونظرا للعبء الحالي للديون، فإن القدرات والموارد الوطنية وحدها غير وافية. وستستمر الحالة إلى أن يجد المجتمع الدولي حلا سليما ومفيدا على نحو متبادل. وينبغي للمجتمع المالي الدولي أن يساند الجهود الوطنية لغابون وغيرها من البلدان النامية في المعالجة الشاملة لمسألة الديون، بغية ضمان النمو المستدام. وفي حالة غابون، يكشف تحليل مفصل طويل الأجل أنه، بالرغم من التكيف الداخلي الكبير والإسقاطات المتفائلة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي غير المتصل

بالنفط ومعدل تطوير القطاعات غير النفطية، فإن مجرد التفاعل بين الديون والحاجة الماسة إلى التمويل سيسفر عن تدهور في جميع المؤشرات الرئيسية.

وبلدي غابون، يؤكد من جديد التزامه بمكافحة الفقر ويؤيد جهود المجتمع الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كونور لينيهان، وزير التعاون الإنمائي في أيرلندا.

السيد لينيهان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد أيرلندا بدورها البيان الذي ستدلي به رئاسة لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عام ٢٠٠٥ عام حاسم، لأن قادة العالم سيتعين عليهم أن يبينوا ما أنجزوه خلال الأعوام الخمسة الماضية للوفاء بالتزاماتهم المرتبطة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، بما في ذلك الالتزامات التي قطعت في مونتيري بحشد الموارد اللازمة لإنجاز ذلك العمل القيم.

إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه المانح الرائد للعون في العالم، يضطلع بدوره في المضي قدما بتوافق آراء مونتيري. وأعتز بكون الاتحاد سيضاعف مساعدته الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، مما يسفر عن تقديم مبلغ ٢٠ بليون يورو إضافي كل عام في عام ٢٠١٠. وقد أحرزنا بالفعل تقدما طيبا نحو الهدف الذي حددناه بأنفسنا في برشلونة، وسنبلغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وهذا مجال يزداد فيه الزخم ويبرز فيه أخيرا توافق في الآراء بين البلدان المتقدمة النمو. ويحدوني الأمل أن يشعر المانحون الآخرون أيضا بالتشجيع على المضي قدما نحو هدف تخصيص ٠,٧ في المائة. وتؤيد أيرلندا بشدة قرار الاتحاد الأوروبي بتركيز أكثر من ٥٠ في المائة من الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية على أفريقيا، حيث يتم في الواقع إنفاق أكثر من ٨٥ في المائة من برنامج أيرلندا نفسها للمساعدة القطرية.

ويوفر عام ٢٠٠٥ فرصة جوهرية للبلدان النامية كي تظهر أنها، مع الدعم الذي يقدمه شركاؤها الإنمائيون، تعزز الحكم على مستوى القطر. ويجب النظر بصورة أساسية إلى الحكم الأفضل وتحقيق المزيد من الشفافية والمحاسبة على المستويين المحلي والوطني للحكم لا بوصفهما المقابل لزيادة العون فحسب، وإنما كعامل أساسي في حد ذاته في تخفيض حدة الفقر.

كما أنني أدرك أن هناك أدوارا هامة لا يمكن أن يضطلع بها سوى المساهمين في تحسين الحكم على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، نحن بحاجة إلى مجابهة تلك المؤسسات والأشخاص من بلداننا بالذات الذين تؤدي أنشطتهم الفاسدة بشكل فعال إلى تقويض الحكم في البلدان النامية التي هي شركاء لنا. ونحن بحاجة إلى أن نضمن تقديم حسابات سليمة عن عوننا ونكفل أنها لا تتعرض للاستخدام الفاسد أو الاحتيالي.

أود أن أنتقل الآن إلى أهم تطور جدير بالترحيب وهو، بالتحديد، إعلان وزراء مالية مجموعة الدول الثماني مؤخرا أنهم سيمولون نسبة ١٠٠ في المائة من إلغاء البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي للديون المستحقة على مجموعة من أكثر البلدان فقرا في العالم. وللمرة الأولى، قبلت أكثر البلدان قوة في العالم، وهي البلدان التي تسيطر بشكل فعال على اتخاذ القرار في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، بأنه ينبغي الشطب التام لجميع قروضها المستحقة على العديد من البلدان. ويمثل ذلك الاتفاق تقدما هاما جدا صوب حل مشكلة الديون المستحقة على العالم الثالث، التي استعصت على الحل حتى الآن.

وكان ذلك هو موقف أيرلندا لبعض الوقت. ودعت سياستنا الرسمية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢ إلى إلغاء نسبة ١٠٠ في المائة للديون المستحقة على جميع البلدان في مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالنسبة لأيرلندا، فإن نجاح خطتنا لإلغاء الديون يقاس بشكل أساسي بمدى زيادته للأموال المتاحة للحكومة المستفيدة بغية الإنفاق على تخفيض حدة الفقر. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون، التي اقترحها في الخريف الماضي غوردون براون من بريطانيا، قد راقت لنا إلى حد كبير. ولن يكون للتمويل من ميزانيات تقديم المعونة المتزايدة وتخفيف عبء الديون أي أثر على التدفقات الأخرى للمعونة المقدمة إلى البلدان المستفيدة. وعلاوة على ذلك، كان الهدف المحدد للمبادرة يتمثل في زيادة الموارد المتاحة للبلدان المنخفضة الدخل بغية مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت المبادرة جذابة أيضا على أساس الإنصاف، حيث أنها توخت تخفيف عبء الديون لجميع البلدان المنخفضة الدخل. وأرى أن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن تحظى في نهاية المطاف بتخفيف مماثل لعبء الديون، أيا كان وضعها الحالي في التقدم في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

إنني أرحب بالقرار الذي اتخذته البلدان المانحة التابعة لمجموعة الثمانية بتعويض المؤسسات الدائنة عن تكاليف إلغاء الديون، حتى لا تنخفض قدرة تلك المؤسسات على توفير المنح والقروض للبلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك، أعتقد أنه لن تُعزز الفرص المتاحة للبلدان المستفيدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا تم، في نفس الوقت الذي تُلغى فيه ديونها، الإبقاء على مستوى المعونة التي تتلقاها أو زيادته، بما في ذلك الأرصدة المخصصة لها من جانب المؤسسات الدائنة.

ومن المتوقع أن تشارك أيرلندا وغيرها من البلدان المانحة غير الأعضاء في مجموعة الثمانية في تمويل عملية إلغاء الديون. وبالنسبة لأيرلندا، وهي ليست من البلدان الدائنة وتقدم دائما معونتها في شكل منح، ينبغي أن يتحول كل يورو يُستخدم لتخفيف عبء الديون إلى يورو إضافي للبلد المستفيد من تخفيف عبء الديون. وآمل أن تكون بلدان مجموعة الثمانية، في عملية إشراك الأطراف المانحة التابعة لها، مستعدة للتحلي بالمرونة إزاء تحقيق الأهداف والمبادئ – مثل الموارد الإضافية – التي تنظّم تنفيذ المبادرة، بما يمكّننا جميعا من المشاركة بتفاؤل وحماسة.

ومع ذلك، فإن نوعية وفعالية المعونة المقدمة هما أيضا مسألة حاسمة بشكل كبير في هذه السنة بالذات. إن تقديم مساعداتنا في إطار يعزز سيادة القانون والشفافية والمساءلة على جميع المستويات سيمكّننا من أن نعزز، بدلا من أن نقوّض، الملكية المحلية والقدرات المحلية، بينما نلبّي، في الوقت نفسه، متطلبات المساءلة لدافعي الضرائب في بلدنا.

كما أن هيكل المعونة المقدمة مهم أيضا بالنسبة لفعاليتها. فعندما اجتمعنا في باريس في أوائل هذا العام، شددت أيرلندا بشكل خاص على الحاجة إلى الفصل بين المعونة والبلدان المانحة والسماح للبلدان النامية بصرف معظم تلك المعونة في تلك البلدان. ونعتقد أن ذلك أمر أساسي لمضاعفة الأثر الإنمائي المترتب عليها. وقد دعا البيان الذي أصدرته مجموعة الثمانية في أوائل هذا الشهر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى وضع أهداف طموحة وموثوق بها لمؤشرات فعالية المعونة المقدمة التي وافقنا عليها في باريس، والقيام بذلك قبل حلول أيلول/سبتمبر. ومن المهم بشكل خاص أن نحدد أهداف المعونة غير المقيدة وأن نتحرك الآن تجاه الالتزام بالتعاون التقني غير المقيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هايدماري فيتزوريك – زول، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

السيدة فيتزوريك – زول (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): أثناء الجمعية العامة للألفية في عام ٢٠٠٠، عندما اعتمدنا جميعا الأهداف الإنمائية للألفية، قال ممثل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية في بيانه ''كم مرة التزمت بلدانكم الغنية بأن تجعل هذا العالم أكثر إنصافا وبأن تحارب الفقر العالمي؟ لقد سمعت هذه الوعود لفترة طويلة، ولكنه لم يتغير أي شيء''. ثم نظر إلينا وقال ''لكنني على استعداد لتلقي المفاجأة''.

لا بد لي أن أعترف أنه منذ ذلك الحين اعتبرت تلك الألفاظ – ''لكنني على استعداد لتلقي المفاجأة'' – تحديا للبلدان الصناعية التي يقع عليها التزام بالوفاء بتلك الوعود.

وقد حددنا لأنفسنا، في الحكومة الألمانية، مهمة المساعدة على وضع حد لفضيحة الفقر وللحقيقة الشنيعة بأن ٣٠ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم بسبب أمراض من الممكن الوقاية منها. إن الفقر سلاح خطير من أسلحة الدمار الشامل يجب أن نكافحه جميعا بكل ما لدينا من قوة، مثلما نحارب كل أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب، فإنه أمر مقيت بشكل متزايد أن يصل الإنفاق العالمي على التسلح الآن إلى ما يزيد على تريليون دولار، بينما نجد أن الإنفاق العالمي على التعاون الإنمائي لا يتجاوز ٧٨ بليون دولار.

إن ذلك لا يجعل العالم أكثر أمنا. ولذا، أدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تحويل أولوياتها في الإنفاق باتجاه التنمية والحد من الفقر، لأن ذلك هو السبيل الذي يمكننا عن طريقه أن نساهم بوضوح في خفض درجة العنف – ويمكننا من تحقيق السلام بشكل قوي ومطرد بوصفه قانون الحياة البشرية.

ولقد أيدت ألمانيا قيام الاتحاد الأوروبي باعتماد جدول زمني – وأشكر رئاسة لكسمبرغ على زيادة مستوى التمويل للتعاون الإنمائي الرسمي حتى نحقق معدل ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وتعني خطة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لنا، في الحكومة الألمانية، التزاما بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ألمانيا إلى ٠,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وسنفي بذلك الالتزام.

وتؤيد حكومتنا وتمول المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وافق عليها وزراء المالية لمجموعة الثمانية أثناء اجتماعهم في حزيران/يونيه. ويوفر ذلك موارد إضافية متعددة الأطراف لمبادرة تخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعتمدة في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في عام ١٩٩٩، والتي اضطلعنا فيه بدور أساسي.

وقد حان الوقت أيضا للمطالبة بتوفير آليات مبتكرة للتمويل. وأود أن أوجه نداء قويا جدا من أجل تحقيق طفرة بشأن آليات جديدة للتمويل، من قبيل الضرائب المفروضة على المعاملات التجارية أو الرسوم المفروضة على وقود الطيران. وهذا شيء يجب علينا أن نفعله. ونعتقد أنه من الضروري أن نفعل ذلك للأسباب التالية: كثيرا ما تُستخدم المصالح العامة العالمية بل وتُستغل، ولكن البلدان ما زالت تتصرف وكأنها في رحلة مجانية على أمل أن تتكبد غيرها من البلدان تكاليف التصدي للمشكلة.

ولا يمكن، بل ويجب ألا يستمر ذلك الأمر. وإلا فإننا إن آجلا أو عاجلا سنقوّض الأساس نفسه الذي يرتكز عليه المجتمع البشري. لذلك أدعوكم جميعا إلى تحمل

المسؤولية الجماعية حيال هذه القضايا واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من خلال التحلي بروح القيادة.

كما توجد نقاط أخرى – ذكرها الكثير من الزملاء – تتعلق بالعلاقات التجارية المجحفة الموجودة على المستوى العالمي. وأود أن أذكر نقطتين غاليتين جدا على قلبي، وأعتقد أنهما غاليتان على قلوبنا جميعا. يجب أن نقضي على الإعانات المالية المقدمة لزراعة القطن، وهي إعانات مقيتة حقا. وسيمكن ذلك ١٢ مليون شخص في جنوب أفريقيا، ينتجون أقطانا منافسة وذات نوعية عالية، من كسب الدخل الخاص بهم من دون أن يواجهوا المنافسة التجارية غير العادلة من جانب الآخرين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مجحفة وفرض إعانات مالية غير منصفة في العالم. وإنني أدعو تلك الحكومات إلى إنهاء تقديم تلك الإعانات المالية.

كما يجب علينا أيضا أن نقضي على الإعانات المالية الخاصة بالصادرات الزراعية، حتى لا تزيد صادراتنا الزراعية من تدمير الأسواق المحلية في البلدان النامية، ولكي نتيح لتلك الأسواق فرصة أخرى للنجاح. ويمثل ذلك في حد ذاته تحديا يجب على الاتحاد الأوروبي أيضا أن يعمل على مواجهته بنشاط.

وأخيرا، أود أن أطرح سؤالا: ما هو نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه في المستقبل؟ هل نريد أن نعيش في عالم يتسم بالمزيد من العنف، وبمزيد من الكراهية، وبمزيد من المواجهة؟ أو نريد أن نعيش في عالم يسوده السلام والتعاون والتسامح؟ أعتقد أنه علينا جميعا أن نتخذ القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل باليدزي غولاثي، وزير المالية والتخطيط الإنمائي في بوتسوانا.

السيد غولاثي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): قبل حوالي خمس سنوات، التقى المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية. وكان يواجه تحديات إنمائية، مثل الفقر المدقع والأمراض – خاصة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز – وصون السلم والأمن. وأسفر ذلك الاجتماع عن اعتماد إعلان الألفية. وبعد ذلك بعامين، أي في عام ٢٠٠٢، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في مونتيري، المكسيك، من أجل التصدي لتحديات تمويل التنمية، لاسيما في البلدان النامية. ونتج عن ذلك الاجتماع توافق آراء مونتيري، وهو إعلان التزم فيه الزعماء بتعبئة الموارد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى استئصال الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتشجيع التنمية المستدامة. والأمر ذو الأهمية الكبيرة كان اعتراف مؤتمر قمة مونتيري بضرورة تكملة الجهود الذاتية للبلدان النامية بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وتخفيف الديون وإنهاء الحمائية إذا أريد لهذه البلدان أن تنجح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إننا نجتمع اليوم في ظل تقدم ضئيل على صعيد تنفيذ إعلان الألفية. فما زال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تحديا رئيسيا لعصرنا هذا. ونسبة من يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما زالت أكثر من ٤٥ في المائة. كما أن تلك المنطقة مبتلية باستمرار انعدام الأمن الغذائي وبارتفاع معدل الوفيات النفاسية وبنسبة كبيرة من السكان الذين يعيشون في المناطق الفقيرة. وهذه الحالة المروعة هي تحد للحوار الرفيع المستوى وتستلزم تدابير عاجلة للإسراع بتنفيذ توافق آراء مونتيري من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد كان توافق آراء مونتيري معنياً بتعبئة الموارد الدولية والمحلية، وكذلك بالإصلاحات المؤسسية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نعتقد أن تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان

الصناعية للمساعدة الإنمائية الرسمية هو مصدر لا غنى عنه لتمويل التنمية وينبغي تحقيقه. وتشجعنا البيانات التي سمعناها من بعض الأعضاء من الدول المتقدمة النمو. ولكننا نعترف بأن هناك أيضا دورا للبلدان النامية يجب أن تؤديه في تعبئة مواردها الذاتية وتنفيذ سياسات ملائمة للمستثمرين وتعزيز الحكم الصالح.

ونحن ندعم الجهود التي بُذلت مؤخرا وتهدف إلى إطلاق الموارد من أجل التنمية في البلدان النامية، مثل تخفيف الديون وتهيئة المناخ لوصول البضائع المنتجة في البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ونقدر جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي حققت هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والدول التي وضعت جداول زمنية لبلوغ ذلك الهدف. كما أننا نؤيد أفكارا أخرى مبتكرة للتمويل من أجل ''استيعاب'' المساعدات الإنمائية الرسمية، ولاسيما مرفق المالية الدولية الذي اقترحته المملكة المتحدة.

وسيظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جهدا تعاونيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولهذا الغرض، تعهدت بوتسوانا بتنفيذ تدابير لتهيئة الأحوال الداخلية اللازمة لتعبئة الموارد، والحفاظ على مستويات ملائمة للاستثمار الإنتاجي، وزيادة القدرات البشرية. ووضعت بوتسوانا عددا من الاستراتيجيات كجزء من خطة التنمية الوطنية التاسعة (٢٠٠٣- ٢٠٠٩)، والرؤية الوطنية لعام ٢٠١٦ التي ترمي إلى تحسين الحكم الصالح، والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، وتهيئة مناخ مناسب لاستثمارات القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، كان يتعين علينا في بوتسوانا أن نصلح نظامنا الضريبي في عام ٢٠٠٢ من خلال استحداث ضريبة القيمة المضافة. علاوة على ذلك، تم استحداث استرداد التكاليف وتقاسم التكاليف في تقديم الخدمات في جميع قطاعات الاقتصاد من أجل تشجيع الاستخدام الفعال للموارد وكوسيلة لتوسيع قاعدة الإيرادات المحلية. وبالنسبة إلى الإصلاحات المؤسسية، أُنشئت دائرة للإيرادات المستقلة من خلال دمج مهام الإدارات السابقة للضرائب والجمارك والرسوم. بالإضافة إلى ذلك، أُنشئت وحدة داخل وزارة المالية والتخطيط الإنمائي لإيلاء اهتمام كامل لاسترداد التكاليف وتوفير التكاليف في القطاع العام. ونتيجة لهذه الجهود، تمول بوتسوانا أكثر من ٩٠ في المائة من ميزانيتها من الموارد المحلية.

إن توافق آراء مونتيري يتوقع من البلدان النامية أن تتبع سياسات اقتصادية كلية سليمة وأن تحرر اقتصاداتها بغية تعزيز القطاع الخاص. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضعت بوتسوانا سياسات مالية ونقدية تركز على تعزيز النمو الاقتصادي وخفض التضخم. وألغينا الرقابة على الصرف الأجنبي وحافظنا على سياسات تهدف إلى عدم التسامح المطلق مع الفساد؛ والمعدلات المرتفعة للائتمان؛ وانخفاض الضرائب والحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي والفعلي لضمان المنافسة في السوق العالمية.

إنه أمر حيوي أن نحرز تقدما حقيقيا بشأن جولة الدوحة الإنمائية. وبينما يقدر المرء التعهدات التي قُطعت بتقديم المزيد من المعونة والإعلانات التي صدرت مؤخرا بشأن إلغاء الديون، إلا أن البلدان النامية تحتاج، أكثر من أي شيء آخر، إلى وصول منتجاتها إلى الأسواق. فما لم تتخذ البلدان الصناعية الخطوات السياسية الجريئة لإلغاء الإعانات التجارية، خاصة للمنتجات الزراعية، والقضاء على الحمائية، ستظل الإعلانات بشأن مكافحة الفقر حلما إلى حد كبير. ولقد ثبت أن البلدان التي تستطيع أن تبيع بضائعها وخدماتها في السوق الدولية تجد فرصة أفضل لتحقيق ما يكفي من إيرادات لتسديد ديونها والتصدي للتحديات الإنمائية

الأخرى، مثل الفقر والأمراض. والبلدان التي تتحسن أحوالها التجارية ستتمكن من تعزيز اقتصاداتها ومكافحة الفقر.

ختاما، لقد قلت من قبل أن بوتسوانا اتخذت خطوات لتنفيذ ومتابعة تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. ونحن ندرك منذ زمن طويل أن السياسات السليمة والحكم الصالح هما شرطان ضروريان لجذب المساعدات الإنمائية والاستثمارات الخاصة. ورغم كل هذه الجهود، ما زال بلدي إلى حد ما في حالة حرمان لأنه محكوم عليه بأن يكون بلدا متوسط الدخل. وينبغي لهذا الحوار الرفيع المستوى أن يخرج بتوصيات خاصة بشأن كيفية مساعدة البلدان المتوسطة الدخل، مثل بوتسوانا، التي ما زال يتعين عليها أن تحافظ على مكاسبها الاقتصادية. إن تجاهل هذه الفئة من البلدان قبل التثبيت القوي لاقتصاداتها يمكن أن يعكس مسار بعض أو كل المكاسب الإنمائية المحققة حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هيلدي جونسون، وزيرة التنمية الدولية في النرويج.

السيدة جونسون (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): قبل خمس سنوات قدم المجتمع الدولي وعدا إلى فقراء العالم. وبعد عشر سنوات من الآن، سوف يحاسبوننا على أقوالنا.

ونحن اليوم نجتمع لتأكيد عزمنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد. فعقارب الساعة تتحرك. وثلث الوقت الذي حددناه لأنفسنا قد مضى. ولكننا لم نقطع ثلث الطريق المؤدي إلى ذلك الهدف. بالإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل ولا بد من تحقيقها. لكنها لن تتحقق ما لم نقم جميعا، نحن المانحون والبلدان الإنمائية على السواء، بتحسين أدائنا السابق. إننا بحاجة إلى أن نفعل المزيد وإلى أن نفعله بشكل أفضل وأسرع.

إننا نعرف ما هو المطلوب من أجل إتباع خارطة طريق مونتيري. فلم يكن توافق آراء مونتيري قائمة مهام اختيارية يمكننا أن نختار منها ما هو سهل ونتجاهل ما هو صعب – ورغم ذلك نتوقع نتائج. يجب علينا جميعا، نحن المانحون والبلدان النامية على السواء، أن نحقق الأهداف الآن في جميع مجالات الاتفاق. ونحن نعلم أننا بحاجة إلى أن نعمل بشكل أفضل وبالمزيد من الإحكام والمزيد من الكفاءة. ولقد اتفقنا على هذا في مونتيري، ولكن أفعالنا لم تتطابق بعد مع أقوالنا.

إننا بحاجة إلى الإصلاح في أربعة مجالات رئيسية. أولا، يجب أن نصلح أحوال إطارنا الدولي. ولابد من معالجة مسائل الوصول إلى الأسواق والاستثمارات والديون. ويتعين علينا أن نكون مستعدين للمساعدة على بناء أرضية لتكافؤ الفرص.

ثانيا، في ما يتعلق بإصلاح المانحين، نحن بحاجة إلى معونة أفضل. وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بالتزاماته وجداوله الزمنية وأهدافه، هو الآن الصك المرجعي في الانتقال من فوضى المانحين التي كانت قائمة في الماضي إلى عملية إنمائية يملكها ويقودها البلد المعني. وذلك ينبغي اعتماده في إعلان مؤتمر القمة، وينبغي للجهات الفاعلة في مجال التنمية في الأمم المتحدة أن تعمل على أساسه. ونحن الآن نعمل أيضا، صوب التزامات متعددة السنين في معونتنا الثنائية وفي معونتنا لإصلاح وكالات الأمم المتحدة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى إصلاح الحكم في البلدان النامية. إذ أن التنمية تبدأ من الداخل. والتنمية الدائمة في أي بلد تتطلب الحكم المتسم بالمسؤولية والشفاف، بما في ذلك التركيز القوي المستمر على جهود مكافحة الفساد.

رابعا، نحن بحاجة إلى حشد القطاع الخاص والمجتمع المدني. أحدهما يوجد فرص العمالة والنمو الاقتصادي؛ والآخر يمكن الفقراء. وكلاهما مفتاح مكافحة الفقر.

ونحن نعرف أن ذلك كله ضروري، ومع ذلك فنحن نتحرك ببطء. وإذا افتقرنا إلى الإرادة لإصلاح الطريقة التي نعمل بها، فلن تعدو في النهاية أهداف التنمية للألفية كونها مجرد تمنيات. إنها ستضاف إلى جميع المبادرات الأخرى الحسنة النية في مقبرة الوعود المنكوث بها للفقراء، ويكون جيلنا قد فشل في اختباره الأهم.

ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. في غلينيغلز وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة يجب على قادة العالم أن يجددوا التزامهم بجميع أجزاء خارطة طريق مونتيري. نعرف ما الذي تمس الحاجة إليه: مزيد من المعونة. والأحداث التي حدثت مؤخرا تقدم سببا للتفاؤل. وعد الإتحاد الأوروبي بزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يؤدي إلى مضاعفة المعونة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠. وتلك خطوة واسعة صوب المساعدة الإنمائية الرسمية كافية لأهداف التنمية للألفية وقابلة للتنبؤ بها. ووضع جداول المواعيد لتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي من جانب جميع الجهات المانحة والوفاء بهذه الجداول سيساعداننا في إنجاز العمل. لدينا جدول زمني لنسبة ١ في المائة. والآن نتطلع إلى المشاركين في غلينيغلز ونحثهم على اتباع نفس الطريق.

نحن بحاجة إلى مزيد من الإعفاء من الديون. ومجموعة الثمانية قامت بالريادة؛ دعونا نواصل العمل الجيد. يجب على المجتمع العالمي أن يوفر الإعفاء الفوري، على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي. بلدان فقيرة كثيرة ما برحت تشهد تحطيم جهودها الإنمائية الناشئة على صخرة عبء الديون – عبء يمكن في النهاية أن يعترض طريق تحقيق أهداف التنمية للألفية. والنرويج على استعداد للمشاركة في مزيد من عمليات الإعفاء من الديون بالتضافر مع مجموعة الثمانية وغيرها من الجهات المانحة.

ولكن من الذي سيدفع الفاتورة؟ ذلك سيكون اختبارا لجهودنا. من المسؤولية الجماعية ضمان ألا يشطب الدين باستعمال ميزانيات المعونة القائمة، ولكن أن يتم بالإضافة إليها. نحن بحاجة إلى أموال جديدة. إن إعادة تخصيص بنود الميزانية شيء طيب، ولكن ليس حينما يتعلق الأمر بالمساعدة الإنمائية الرسمية. مبادرات جديدة يجب أن تعني أموالا جديدة. ترحب النرويج بآليات التمويل الجديدة والمبتكرة. ولكننا لا نفعل ذلك إلا حينما تكون تلك الأموال الآن أو في المستقبل إضافة إلى الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية وليس بدلا من تلك المساعدة أو على حسابها.

نحن بحاجة إلى التأكد من دوام التنمية، ومن أن تتولى البلدان النامية المسؤولية عن تنميتها ومن أن لديها القدرة المحلية اللازمة لترجمة المساعدة المؤقتة إلى التقدم الدائم. نعرف أن القدرة تبقى عقبة رئيسية، على وجه الخصوص في أشد البلدان فقرا. يجب تناول ذلك بالترادف مع جهودنا الرامية إلى زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية ولتحقيق الوصول إلى الأسواق.

نعرف ما الذي يجب فعله ابتغاء تحقيق أهداف التنمية للألفية بحلول ٢٠١٥. لدينا خارطة الطريق والموارد. دعونا نجدد ونعزز تصميمنا، ونتأكد من أننا نحقق النتائج – في غلينيغلز في الشهر القادم، وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة هذا الخريف، والأهم من ذلك في الموعد النهائي في ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سري موليابي إندراواتي، وزيرة تخطيط التنمية الوطنية في إندونيسيا.

السيدة إندراواتي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): تقر إندونيسيا بمغزى مناقشة اليوم في سعينا إلى التنفيذ الملموس لتوافق آراء مونتيري. توافق الآراء اتفاق دولي فريد يشكل منعطفا لعكس الاتجاهات نحو الأسفل في

المساعدة الإنمائية الرسمية ولتشجيع التعاون والشراكة الدوليين لحشد الموارد محليا ودوليا عن طريق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وحشد التمويل على نحو ابتكاري.

لتنفيذ توافق آراء مونتيري ثمة الكثير الذي يجب القيام به. والبلدان النامية، من جانبها، تكافح لاتخاذ تدابير لبناء مؤسسات قوية على أساس الحكم الصالح بينما تحاول أيضا التعجيل بتنميتها للبنية الأساسية الصلبة ولرأس المال البشري الضروريين للتنمية المستمرة ولاستئصال شأفة الفقر والاستثمار في هذه التنمية ورأس المال ذلك.

إن وضع استراتيجية وطنية متكاملة لاستئصال شأفة الفقر حاسم فيما يتعلق بنجاح الجهود المتضافرة محليا، ولكن ذلك ليس كافيا ما لم يعززه الدعم الدولي المستمر الوافي بالغرض.

وإندونيسيا أحد البلدان النامية التي قامت بتلك الجهود المتضافرة. ومؤخرا مرت إندونيسيا بتجربة من التحديات الكبيرة في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، تراوحت من الأزمة الإقتصادية والمالية في ١٩٩٧-١٩٩٨ التي رافقها تحول سياسي وقانوني واجتماعي أساسي - إلى مأساة تسونامي التي وقعت مؤخرا وآثارها. على الرغم من هذه القيود ولصعاب أجري الانتخاب المباشر الناجح الأول في تاريخ أمتنا، وهو الانتخاب الذي أرسى أساسا صلبا لمعالجة التحديات التي نواجهها. ونظامنا الديمقراطي الناشئ ولكن النشيط أصبح ميزة ومصدرا لقوتنا ونحن نبني أمة تعيش في ظل السلام والازدهار.

ووضعت بضع سياسات هامة وجيدة ولا يزال تنفيذها جاريا. إن ظروفنا الاقتصادية الكبيرة المستقرة، المتسمة بمعدل التضخم النقدي المتواضع وأسعار الصرف التي تبلغ من المرونة ما يمكنها من إبقاء القوة التنافسية، أصبحت مرتكزا هاما لاتجاه نمونا الاقتصادي إلى أعلى. ويتوقع أن يبلغ نمونا الاقتصادي هذه السنة ٦ في المائة على الرغم من أسعار النفط المرتفعة والمتزايدة الارتفاع، مع الأخذ في الاعتبار عنصري الاستثمار والتصدير الحاثتين للنمو. واتخذنا مؤخرا سياسة مؤلمة ترمي إلى تقليل الإعانات المالية المتعلقة بالوقود ابتغاء زيادة إنفاقنا على التعليم والصحة والبنية الأساسية الريفية. ونحن على استعداد لتنفيذ كل السياسات الصعبة اللازمة لكفالة النمو الاقتصادي النشيط والمستدام.

والفحوى الرئيسية لسياستنا الاقتصادية هي تعزيز أسسنا الاقتصادية الكبيرة وتعميق إصلاحنا الهيكلي لتحسين مؤسساتنا العامة على أساس الحكم الصالح والتمسك بالقانون. ونقوم بوضع إطار تنظيمي أكثر انفتاحا للاستثمار وبتشجيع سياسة تستند إلى الحكم المشترك الصالح. ونحن ملتزمون بجعل الاستثمار في إندونيسيا قيمة ممتازة بالنسبة إلى المال. وبدئ ببذل جهودنا المكافحة للفساد وحقق النجاح المبكر في مختلف الوجوه، كما يتجلى في الزيادة الكبيرة في تحقيقاتنا ونجاح القضايا المرفوعة إلى المحاكم. وهدفنا بالنسبة إلى السنوات الخمس القادمة هو تخفيض معدل الفقر من ١٦,٦ في المائة في ٢٠٠٤ إلى ٨,٢ في المائة، ونرمي إلى تخفيض نسبة البطالة بنسبة النصف بحلول ٢٠٠٩.

وانسجاما مع هذه الجهود حشدت الحكومة موارد مالية يمكن للملايين ممن يمكن أن يكونوا أصحاب أعمال صغارا أن يصلوا إليها. وإندونيسيا بذلت قصارى الجهد بالمضي، مع جنوب أفريقيا، على طريق الشراكة بين القارات لتناول المشاكل المشتركة وللنهوض بالتعاون العملي فيما بين الأمم الآسيوية والأفريقية. إن الشراكة الإستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة اعتمدها مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي الذي عقد في جاكارتا من ٢٢ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، للنهوض بالجهود المتضافرة من أجل التخفيف

من حدة الفقر ولإدارة تحديات العولمة ولتناول المسائل الناشئة ذات الاهتمام المشترك.

وفي ذلك السياق يشكل تنفيذ توافق مونتيري المعني بالتمويل من أجل التنمية عنصرا بالغ الأهمية في تحقيق تلك الأهداف النبيلة. وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد الوافية بغرض التنمية على عاتق كل بلد فتنبغي ملاحظة أن دور التمويل الخارجي، بالنسبة إلى بلدان نامية كثيرة ذات قدرة مالية محدودة، لا غنى عنه.

وبينما تسعى البلدان النامية سعيا لا يلين لبناء قوة مالية عن طريق تعبئة مزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية لم تكن استجابة المجتمع الدولي دوما سريعة إلى هذه الجهود بطريقة مؤاتية وحسنة التوقيت. وحتى حين يقوى زخم الإصلاح وامتلاك البلد لناصيته في أحد البلدان النامية، فإن الدعم من جانب المجتمع الدولي في معظم الحالات إما أن يكون غير متاح أو غير كاف.

لذلك لا تؤيد إندونيسيا النداء الدولي لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتعميق الإعفاء من الديون وإزالة أشكال الغبن المنهجية فحسب، بل تؤيد أيضا وضع نظام دولي موثوق لمد يد المساعدة على نحو ملائم للبلدان النامية التي تبدي زخما قويا لعملية الإصلاح وتملكا لناصيتها من أجل القضاء على الفقر وإدامة التنمية.

وترى إندونيسيا أن لا يُسمح بأن ينخفض توفير المساعدة الإنمائية الرسمية عن مستوياته الحالية وأن تحدد البلدان المتقدمة نموا جداول زمنية مؤكدة للوفاء بالتزاماتها في المستقبل القريب إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

ولتحقيق نتائج أفضل ومتسمة بالاستدامة، لا بد من الاتفاق المتبادل بين الجهات المانحة والمتلقية. وينبغي أن يتناول ذلك الاتفاق كُنه السياسات القائمة على أفضل الممارسات وماهية هياكل ومؤسسات الحكم المقبولة التي تؤهل بلدا ما لتلقي مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث البلدان المانحة بقوة على تنسيق سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمعونة والمساعدة الإنمائية الرسمية وتبسيطها تعزيزا للكفاءة والفعالية في إدارة تلك المعاملات.

وإلى جانب تلك المصادر المختلفة لتمويل التنمية، ينبغي منح مزيد من التخفيف من الديون لأقل البلدان نموا بل ولبعض البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من بعض المعوقات المالية. ومع أن إندونيسيا ترحب بقرار مجموعة الثمانية منح قدر كبير من الإعفاء لـ١٨ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فالواقع أن استمرار المديونية المرتفعة لا يزال يعوق التنمية في غالبية أقل البلدان نموا. وتلك البلدان بحاجة إلى التخفيف بقدر ملموس وبأسرع ما يمكن حتى يتاح لها التحرك صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما زال توسيع نطاق التجارة الدولية الحرة والعادلة، شأنه شأن التخفيف المعقول من الديون، على قائمة أهداف توافق آراء مونتيري المعلقة التي تنتظر التحقيق. ونعرب عن تأييدنا للوفاء بالجدول الزمني الذي وضعته جولة الدوحة الإنمائية بحلول نهاية ٢٠٠٥.

علاوة على ذلك، إلى أن يتم تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة النمو على نحو بناء، وإلى أن تستطيع البلدان النامية التأثير في عمليتي تحديد المعايير واتخاذ القرارات في المؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف، سيحرم العالم من آلية فعالة ومناسبة لتحقيق الهدف السامي المتمثل في استئصال شأفة الفقر.

وختاما، تود إندونيسيا أن تعرب عن تقديرها لأهمية وقيمة هذا الحوار الرفيع المستوى لتكوين رؤية واستراتيجية مشتركة للتقدم صوب تنفيذ توافق آراء مونتيري. وأرجو أن نتمكن في إطار تحضيرنا لمؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر من

تعزيز توافق الآراء لأجل تعبئة الموارد المالية والعمل على تحقيق الأهداف، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل موتيه رامداس، وزير التجارة وحماية المستهلكين في جمهورية موريشيوس.

السيد رامداس (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفدي إتاحة هذه الفرصة له كي يشارك في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وهذه الجلسة جيدة التوقيت ونحن نقترب من الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويحدونا الأمل في أن يوفر هذا الحوار الرفيع المستوى مساهمة بالغة الأهمية في قيام رؤساء دولنا وحكوماتنا بإجراءات حاسمة لفعالية تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي البداية، لعلي أشير إلى أن وفدي يؤيد البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية جامايكا ديلانو فرانكلين باسم مجموعة الـ٧٧.

لقد مثل توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ اتفاقا عالميا تاريخيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اعترفت فيه كلتاهما بمسؤولياتها في مجالات رئيسية مثل التجارة والمعونة والتخفيف من الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أني، رغم أن العالم النامي كان لديه ما يبرر التحمس إزاء درجات مختلفة من الالتزام، أود الإشارة إلى أنه بعد انقضاء ثلاث سنوات من مونتيري لا يوجد كثير مما يدعو للانشراح.

فقد تكررت الالتزامات بزيادة التدفقات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن تحقيق تلك الالتزامات في الواقع لم يتم بعد بالمستوى المرغوب. ومع ذلك، ما زال يحدونا الأمل في أن يجد المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة الثمانية في مؤتمر قمتها بغلينيجلز الأسبوع المقبل، الطرق والوسائل الملائمة لزيادة مستوى التدفقات المالية لأغراض التنمية، وخاصة إلى البلدان التي في أمس الحاجة إليها.

إن القارة التي أنتمي إليها لا تزال متخلفة عن الركب في جميع مجالات التنمية. فأفريقيا تقع في مركز الأزمة وهي ما برحت تدور في حلقة مفرغة في شراك الفقر، حيث يزداد فيها الفقر المدقع، وترتفع معدلات وفيات الأطفال والأمهات ، وتقل إمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة. وتدمر نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية حياة الناس وأرزاقهم وتقتضي من مواطنينا ثمنا فادحا. وهذا الوضع الراهن يحرم القارة من رأس مال بشري هي في مسيس الحاجة إليه تحقيقا لاحتمالات النمو المستمر. وآلاف الوفيات التي تحدث يوميا في أفريقيا هي وفيات يمكن تفاديها بسهولة لو أن المجتمع الدولي فقط يفي فعلا بالتزاماته. والأمل قليل في أن تتمكن أفريقيا من الإفلات من شرك الفقر بدون دعم مستمر.

وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر في بلدي، بدأت الحكومة على مدى السنوات الخمس الماضية اتخاذ إجراءات جريئة ترمي إلى إدماج أضعف القطاعات ضمن الجزء الرئيسي من المجتمع الموريشاني. وقد أنشأنا صندوقا استئمانيا للإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة من السكان، التي تم توفير إمكانيات الحصول على مرافق أفضل في مجالات السكن والصحة والصرف الصحي. إضافة إلى ذلك، تعمل الآن برامج متنوعة من قبيل برنامج ”آ نو ديبوتي إنسام“، وترجمته الحرفية ”فلنقف معاً“، وهي ترمي في جملة أمور إلى التمكين الاقتصادي للمرأة.

وقد اعترف أيضا في المؤتمرات الدولية الرئيسية بأهمية العلاقة بين التنمية والتجارة وإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. فلا يمكن أن يكون لدينا نظام من القواعد

ينطبق بدرجة متساوية على شركاء غير متساوين، أو نظام لا يدخل في اعتباره التفاوتات في مستويات التنمية، أو عدم المساواة في توزيع الموارد الطبيعية، أو التفاوتات النسبية أو التنافسية. ولا يمكن أن تمثل التجارة الدولية محركا للتنمية ما لم تراعي على النحو الواجب التفاوتات الحالية وما لم تعالج شواغل محددة بشكل كاف.

ومن وجهة نظر بلد جزري صغير نام مثل موريشيوس، لم تمنحه الطبيعة المواد الخام ولا الموارد الطبيعية، واحتمالات نموه محدودة نظرا لعوامل كثيرة من بينها صغر حجم سوقه المحلية وقلة ما لديه من رأس مال، يكمن الخيار الإنمائي الموثوق الوحيد في استراتيجيات تتطلع إلى الخارج ومحورها التصدير. ومن ثم فالمشاركة في التجارة الدولية خيار لا مفر منه. غير أن من المهم للغاية الاعتراف بأننا لا نستطيع التنافس على قدم المساواة مع البلدان النامية التي لديها الموارد الطبيعية وتمتاز بمزيد من التقدم التكنولوجي والتي لديها بالتالي قدرة تنافسية أكبر. والمنافسة مع البلدان المتقدمة النمو ليست ممكنة حتى ولو من بعيد. فكيف، إذن، يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تحصل على حصة في التجارة الدولية تتناسب مع احتياجاتها؟ إن الخيار الوحيد هو أن توفر لها شروط تفضيلية للوصول إلى الأسواق وتمكينها من الاحتفاظ بمستوى معين من القدرة التنافسية في مجال التصدير بإعطائها معاملة تفضيلية خاصة ومناسبة. وذلك من شأنه أن يمكنها من الاستفادة من منافع العولمة وأن يضمن إسهام التجارة بفعالية في جهودها الإنمائية.

ويجب أن نبقى أيضا منتبهين إلى حقيقة أن الأسواق المفتوحة وحدها ليست كافية. فالشروط السخية للوصول إلى الأسواق في غياب القدرة على الإنتاج لن يكون لها معنى. والدول الجزرية الصغيرة النامية مواجهه بقيود شديدة على قدرتها تحد من تمكنها من المشاركة في التجارة الدولية. وإذا أريد للتجارة أن تكون محركا للنمو، يتحتم معالجة مشكلة القدرة على العرض أيضا بوصفها أمرا ذا أولوية. والجهود المتضافرة من المؤسسات المالية الدولية بالغة الأهمية أيضا في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي، أود أن أشير إلى أن المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد وجدت تقييما ملطفا. وفي حين أن وفدي يقدر الاقتراح الرامي إلى إعادة تعريف القدرة على تحمل الدين بأنها تعني مستوى من الدين يسمح للبلد من تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بدون زيادة معدلات دينه، فإنه يتطلع إلى مزيد من العمل تجاه اعتماد نهج ذي منحى إنمائي فعال وشامل ودائم ومنصف إزاء مشاكل ديون البلدان الفقيرة ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وهنا أود أن أرحب بالسعي مؤخرا إلى إلغاء ديون ١٨ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي حين أن ذلك تطور حميد، فإن وفدي يرى أنه ينبغي الإسراع بعملية إلغاء الديون وربطها بتوفير موارد إضافية للإسراع بتنفيذ جدول أعمالنا الإنمائي.

أخيرا، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة توفر الإرادة السياسية القوية من جانب الدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها، لأن الالتزامات التي جرى التعهد بها في الماضي لم يتم الوفاء بها تماما في أحيان كثيرة جدا. وفي ذلك السياق، يؤيد وفدي تأييدا كاملا عقد مؤتمر قمة في سنة ٢٠٠٧ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مونتيري.

ويتعين علينا اتخاذ تدابير جسورة وملموسة وحاسمة لجعل هذا العالم مكانا أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد تييري بروتو وزير الاقتصاد والمالية لفرنسا.

السيد بروتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في أيلول/سبتمبر، سيجتمع زعماء من كل أرجاء العالم لتقييم التقدم الإنمائي منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠.

ورغم أن هناك أسبابا للأمل، مثل الانخفاض الهام في نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم، فإن من الواضح أن التحديات لا تزال هائلة. وبدون التزام قوي، لن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأكتفي بذكر مثال وحيد، وباء الإيدز، الذي يقتل ٣ ملايين شخص سنويا، لا يزال ينتشر ويصيب حاليا ٤٠ مليون شخص في العالم. واليوم، انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ما دون ٤٠ سنة في تسعة من البلدان الأفريقية.

وإذ نواجه بهذا الاحتمال، هل نستسلم للأمر، حتى ولو أن من الواضح أن التوزيع غير العادل لثمار التنمية بهذا الحجم غير قابل للاستمرار؟ هل الاستنتاج المشترك بأن كل بلد هو المسؤول في المقام الأول عن تنميته يدفعنا إلى عدم العمل؟

إنني قطعا لا أرى ذلك. بل على النقيض، يجب أن نتحرك على الفور درجة إلى أعلى، وأن ننتقل إلى سرعة أعلى وندرس الخيارات المتاحة للتأكد من أن الجميع ينتفعون من النمو والعولمة. ولا جدال في أن النمو التجاري يمثل محركا قويا جدا للتنمية. وفي ذلك المجال، تعتزم فرنسا التأكد من أن مفاوضات الدوحة ستؤخذ في الاعتبار تماما في احتياجات البلدان النامية. وستسعى على وجه التخصيص إلى ضمان أن تعامل الشواغل الخاصة بأقل البلدان نموا، ولاسيما في أفريقيا، بطريقة صحيحة.

وقد بذلت فرنسا وشركاؤها الأوروبيون بالفعل جهودا كبيرة لتخفيض الإعانات المالية للصادرات وأطلقت المبادرة المسماة ”كل شيء إلا الأسلحة“ لأقل البلدان نموا. وسنظل نتولى مسؤوليتنا كاملة في السنوات المقبلة ونريد أن يسهم كل أصحاب المصالح لدينا في بناء الصرح للاستيثاق من أن الجميع ينتفعون من النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونريد بوجه خاص أن تمنح جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان البازغة أقل البلدان نموا الوصول من غير رسوم جمركية أو حصص على صادراتها.

وفي حين أن من الضروري تماما وجود نظام تجاري تستفيد منه البلدان الفقيرة فإنه مع ذلك غير كاف. وفي الأسبوع الماضي توصل وزراء المالية لمجموعة الثمانية، ومن بينهم شخصي، إلى اتفاق بشأن إعفاء الديون المتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للمؤسسات المالية الدولية. وكما هي الحالة في عام ١٩٩٦، عندما أُطلقت المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن فرنسا اضطلعت بدور بالغ الأهمية في إبرام ذلك الاتفاق.

وشددنا بصفة خاصة على ضرورة تمويل تلك التدابير بموارد إضافية بغية الإبقاء على قدرة صندوق النقد الدولي على الالتزام إزاء البلدان الفقيرة والحفاظ على قدرة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي على التدخل. وهكذا فقط يمكن للاتفاق أن يكون مفيدا تماما لأفقر البلدان. وستعمل فرنسا جاهدة على ضمان الإبقاء على هذه الروح.

هذا، ومهما كان مرغوبا إعفاء ديون أفقر البلدان وأكثر البلدان ديونا، فإن الإعفاء لا يمكن أن يكون المحرك الرئيسي لتمويل التنمية. ولهذا تريد فرنسا لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر أن يكون فرصة لزيادة حجم وجودة المساعدة الإنمائية الرسمية. وإنني أرحب بالالتزام الجماعي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، وهي تمثل أكثر من ٣٠ بليون يورو. وفرنسا مصممة على رفع مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥ في المائة

بحلول عام ٢٠٠٧ وإلى ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، بما في ذلك ٠,١٥ في المائة لأقل البلدان نموا، عملا بتوصيات الأمم المتحدة.

وسنستوثق أيضا من أن ثلثي مساعدتنا الثنائية ستظل تذهب إلى أفريقيا، وهي المنطقة ذات الأولوية التي ينبغي أن تتركز عليها كل الجهود. أخيرا، إضافة إلى إعلان باريس المتعلق بفعالية المساعدة، المعتمد في آذار/مارس، ستكون فرنسا حريصة جدا على أن تكون مؤشرات التقدم للانسجام وإدارة النتائج والتقويم كافية.

ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن من يمكن أن يكون أعمى عن حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية سيظل تحقيقها مشكوكا فيه بدرجة كبيرة حتى مع حدوث تحسن كبير في مستوى وجودة المساعدة الإنمائية الرسمية من السنة المقبلة فصاعدا؟

إن ممثلي البلدان النامية الموجودين هنا اليوم يعلمون تماما أن هذه المساعدة شديدة التقلب، وغير متيقن منها دائما وكثيرا ما تكون موضع تساؤل عندما تمر البلدان الغنية بمصاعب في الميزانية. وما لم يوفر تمويل مستقر طويل الأجل، فإن بعض المشاريع الإنمائية ذات التكاليف العالية المتكررة – وخاصة في مجال التعليم والصحة – لا يمكن أن تستكمل بنجاح.

وعلاوة على ذلك، يوافق الجميع على أن كبر حجم القضايا يجعل من المبرر والضروري تماما بالنسبة للأشخاص الأغنياء في جميع البلدان – وليس في أغنى البلدان فحسب – المشاركة في الجهد المشترك، حتى ولو أن الضرائب الفردية ستكيّف بداهة حسب القدرة الإسهامية للأفراد والبلدان المعنية. لذا فإننا بحاجة إلى مصادر تمويل جديدة لتقديم موارد إضافية أكثر استدامة ويمكن التنبؤ بها. وتلك الموارد لازمة لتمويل الاستراتيجيات الطويلة الأمد التي تشكل أساسا للتنمية الصحيحة.

إن العمل الذي اضطلعت به هيئات عديدة في الأشهر الـ ١٨ الأخيرة كشف أن حلولا مجدية من الناحية التقنية وواقعية من الناحية الاقتصادية موجودة. وقد تم التوسع في شتى الخيارات الرئيسية من قبل الفريق المؤلف من إسبانيا وألمانيا والبرازيل والجزائر وشيلي وفرنسا. وعلى ذلك الأساس بدأنا نرى الآن تعبئة دولية أصيلة، انبثقت هنا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي، لإدراج هذه القضية من بين الأدوات الضرورية لتمويل التنمية.

إن فرنسا مقتنعة بأن رسوم التضامن الدولي تعد إحدى أكثر الطرق الواعدة للبلدان النامية ولهيكل المعونة الدولية. وفي ذلك السياق، وبغية التصرف بسرعة وإظهار أن هذا يمكن أن يحقق النجاح، انضممنا إلى ألمانيا والبرازيل وشيلي في الدعوة إلى إقامة مشروع تجريبي على وجه السرعة لفرض رسوم التضامن على بطاقات السفر الجوي. وبغية كفالة آلية نزيهة لهذا، فإن مستوى الرسوم يمكن أن يتباين بين مختلف درجات السفر أو حتى بين مستويات ثراء البلدان. كما يمكن التمييز بين الرحلات الجوية المحلية والدولية.

وستقوم المؤسسات القائمة بتجميع العوائد تجنبا للبيروقراطية التي لا لزوم لها. واحتراما لسيادة كل دولة مشاركة يمكن استخدام تلك الأموال في تمويل أكثر برامج التنمية البشرية ضرورة، مثل حملات التلقيح ضد الأمراض أو الشراء الجماعي لعلاجات مرض الإيدز. ولأغراض التوضيح البحتة، إذا شاركت كل البلدان، فإن ضريبة ٥ يورو للمسافر الواحد، مع ضريبة إضافية بمقدار ٢٠ يورو على بطاقة السفر بدرجة الأعمال، مثلا، ستعود بما يقرب من

١٠ بلايين يورو سنويا، وهو تقريبا ربع العجز المالي المقدر للأهداف الإنمائية للألفية.

لماذا نستهدف القطاع الجوي على وجه الخصوص؟

أولا، لأن هذا القطاع - بمعزل عن الصعوبات الوقتية لشركات طيران معينة - قطاع يستفيد بقدر كبير من عولمة التجارة، وعلاوة على ذلك، لا تفرض عليه ضرائب عالية. وبالنمو المتوقع بحوالي ٥ في المائة في السنة الواحدة في العقد المقبل، فإن الرسوم الثابتة المنخفضة النسبة، مقرونة بإعفاء المسافرين أثناء العبور، لن تعيق شركات الطيران، حتى وإن لم تنضم كل البلدان إلى هذه المبادرة في البداية.

ثانيا، نادرا ما يكون المسافرون في النقل الجوي من أفقر المواطنين لكل بلد. وذلك يتماشى مع رغبتنا في إنشاء آلية تضامن عالمي.

أخيرا، لقد تم البرهان على الجدوى العملية والقانونية لرسوم التضامن المفروضة على بطاقات السفر الجوي. وبعض البلدان، مثل المملكة المتحدة، بدأت بالفعل بجباية هذا النوع من الرسوم.

قبل عام واحد فقط كانت فكرة الرسوم الدولية مناقشتها محظورة وتعتبر غير ملائمة. أما اليوم فإن العديد من المنتديات الدولية - الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجموعة الدول الثماني والاتحاد الأوروبي - قد تناولت هذه المسألة. والعديد من البلدان في كل من الشمال والجنوب تؤيدنا بالفعل، بينما تخطط بلدان أخرى لفعل ذلك قريبا. وإن فرنسا تدعو أكبر عدد ممكن من البلدان إلى إعلان تأييدها ابتداء من الآن وحتى انعقاد مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، لاستحداث رسوم تضامن تفرض على بطاقات السفر الجوي.

لدينا هذا العام فرصة فريدة للتأكيد على حقيقة شراكتنا العالمية من أجل التنمية، التي تمثل إحدى غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وإدراكا منا للحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة، ستستخدم فرنسا كل السبل المتاحة تحت تصرفها كي يتسنى تنفيذ كل الحلول التي تم تجاهلها سابقا. وقد عقدت العزم على الثبات على مبادئها المعلنة وعلى طموحها في كفالة نشر التضامن في جميع أنحاء العالم بمساندة أداة واقعية سخية لتقديم مساعدة أكثر فعالية لأفقر البلدان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير التنمية والتعاون الدولي في تونس، السيد محمد نوري جويني.

السيد جويني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أهنئ من خلالكم جميع الدول الأعضاء على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى، الذي يعد حدثا كبيرا في التمهيد لمؤتمر قمة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

يؤيد وفد تونس البيان الذي أدلى به هذا الصباح وزير الدولة بوزارة الخارجية في جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نضيف التعقيبات التالية.

نعلم جميعا أنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون التمويل وأن التمويل الخارجي المتاح للدول النامية غير كاف دائما ولا يفيد إلا في إكمال الجهود الوطنية. لذا فمن الضروري وضع سياسات قادرة على تعبئة المدخرات الوطنية العامة والخاصة، سواء داخل البلد أو خارجه. وذلك يستلزم بشكل خاص إشراك كل المواطنين في تحديد الخيارات الأساسية للبلد ، وتقوية آليات السوق، والاندماج في الاقتصاد العالمي وإدراك الصلة التي لا تنفصم بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

إذا كان على البلدان النامية أن تنفذ بحزم برامج التكيف والإصلاحات الاقتصادية المفيدة بصورة خاصة لتطوير القطاع الخاص، فإن الإدارة العامة المناسبة واستقرار الاقتصاد الكلي، اللذين يقومان إلى حد كبير على توافق

الآراء الوطني، يتطلبان توفير الدعم المالي الدولي للبلدان التي نجحت في التنفيذ الطوعي للإصلاحات السياسية والاقتصادية. وتلك البلدان يجب الاستمرار في تشجيعها لتكمل مسيرتها على طريق الإصلاح، ويجب أن لا تعاقب بتخفيض أو إلغاء المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن مصلحة الجميع نشر التنمية الاقتصادية وتعميم التقدم الاجتماعي.

لذلك السبب يجب أن يستمر دعم المجتمع الدولي للبلدان المتوسطة الدخل. وذلك يمكن أن يأخذ شكل الائتمانات التيسيرية وتدوير خدمة الديون لمساعدة مشاريع حماية البيئة ومكافحة التصحر، وخفض الفقر وتطوير الموارد البشرية حتى يمكن أن تتحقق تنمية منصفة تتشاطرها الأقاليم والأجيال. ويمكن أن يأخذ أيضا شكل آليات ضمان الاستثمار وتقاسم أعباء الخسائر المحتملة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما.

تضطلع المساعدة الإنمائية الرسمية بدور هام في البلدان العاجزة عن حشد تمويل عام كاف. ومن الضروري دعم برامج التعليم والصحة والتنمية الريفية. ومما يكتسي أقصى الأهمية أيضا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك يجب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان، وفقا للأهداف التي حددت مرارا في المؤتمرات الدولية. ويمكن لتلك المساعدة أيضا أن تقدم عن طريق مصادر تمويل جديدة ومبتكرة. وقد عرض علينا العديد من الأفكار، ويجب التوسع فيها.

مع ذلك سبق للجمعية العامة أن اتخذت قرارا، في دورتها السادسة والخمسين، أنشئ بموجبه صندوق التضامن العالمي. ذلك الصندوق، القائم على أساس مفهوم التضامن ينبغي تمويله عن طريق مساهمات طوعية من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد حان الوقت ليبدأ ذلك الصندوق عمله حتى يتمكن من تنفيذ مهمته النبيلة في مكافحة الفقر.

منذ انعقاد مؤتمر مونتيري عقد منتديان في روما وباريس لمناقشة سبل ووسائل تعزيز فعالية المعونة. وإننا نفضل مواءمة إجراءات وطرائق منح المعونة وإدارتها ومتابعتها من جانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونفضل أيضا موازنة مسألة الديون مع أهداف استراتيجيات التنمية الوطنية. كما نحبذ المعاملة التفضيلية في المعونة الإنمائية بغية مراعاة قدرة البلدان المتلقية على استيعاب تلك المعونة والإدارة الرشيدة للاقتصاد. بلدان لديها استراتيجية إنمائية واضحة، ونظام فعال لتدبر أمر المساعدة ولديها إجراءات شفافة للمزايدات والرصد وتدقيق الحسابات وينبغي ألا تكون هناك إجراءات محددة مفروضة عليها من الجهات المانحة. وميزانياتها ينبغي أن تكملها المساعدة الخارجية حتى يمكنها أن تمول المشاريع والبرامج التي وافقت عليها. وتونس على استعداد لمشاطرة تجربتها في مجال تدبر أمر المساعدة والتفكير في كيفية تعبئة الموارد المالية المتاحة والاستفادة الفعالة منها وفي كيفية إشراك القطاع الخاص الذي هو المحرك الرئيسي للنمو.

ويمكن لنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وغير تمييزي ومنصف نظام مُصمم ليكون أداة لتمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، أن يؤدي إلى زيادة النمو العالمي وجعله أكثر إنصافا. والتجارة الدولية عنصر حقيقي للحد من الفقر، كما يمكن لكثير من البلدان أن تشهد على ذلك. والفقر ليس انعدام الموارد المالية فقط ولكنه أيضا انعدام الفرصة والقدرة والإمكانية.

وهكذا، فإن المجتمع الدولي، إذ يعمل في سياق المفاوضات الجارية حاليا ضمن منظمة التجارة العالمية، عليه أن يكفل بأن التجارة يمكنها أن تؤدي دورها الكامل في

النهوض بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي عن طريق تمكين البلدان النامية من الاستفادة التامة من التجارة الدولية بالسلع والخدمات، وعن طريق تشجيع تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والمتميزة للبلدان النامية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ستستضيف تونس المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسيكون ذلك حدثا تاريخيا سيشجع البحث في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونأمل في أن يفتح المؤتمر آفاقا جديدة للتعاون الدولي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتونس، التي تعمل على ضمان أن يحقق الاجتماع النجاح الكبير، تأمل في أن نتمكن من التوصل إلى نهج مشترك حيال مجتمع المعلومات، مع مراعاة التنوع، واعتماد خطة عمل تمكن جميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية، من الاستفادة من الثورة الرقمية التي ستساعد يقينا في جهودها الإنمائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد آندرو ناتسيوس، مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد ناتسيوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اليوم، وبعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية، فإن نتيجته – توافق آراء مونتيري – أصبحت الإطار المحدد للتنمية الناجحة. إن البلدان النامية والجهات المانحة على حد سواء قبلت تأكيده على الحكم الصالح والملكية المحلية للإستراتيجيات الإنمائية، بينما يُعترف على نطاق واسع بضرورة التجارة والاستثمار الخاص.

وبوضع مبادئ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا فإن قادة أفريقيا يربطون فيما بين استئصال الفقر والنمو المستدام والتكامل الاقتصادي العالمي والحكم الصالح. ونحن في حكومة الولايات المتحدة مؤيدون متحمسون للشراكة الجديدة ونقوم بتوفير الدعم للمبادرة.

والولايات المتحدة، من جانبها، زادت المساعدة الإنمائية الرامية إلى ما يتجاوز تعهد مونتيري للرئيس بوش بأن نزيد مساعدتنا بنسبة ٥٠ في المائة. ومن الجدير بالذكر أن مساعدة الولايات المتحدة قد ارتفعت من ١٠ مليارات دولار في ٢٠٠٠ إلى ١٩ مليار دولار في ٢٠٠٤ – ربع إجمالي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

بيد أن هذه الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تضاهيها زيادات في الفعالية والاستدامة. إن تحقيق أهداف إعلان الألفية ليس بتعبئة الموارد فقط. البلدان التي أثبتت التزامها بالتغيير والإصلاح والعدالة في الحكم وبالاستثمار في شعوبها وبالإبقاء على سياسات ومؤسسات تؤيد النمو الذي تقوده السوق ستتلقى مليارات الدولارات من شراكة تحدي الألفية التابعة لحكومة الولايات المتحدة في السنوات القادمة.

أحيانا كثيرة فصلت الإغاثة الإنسانية عن التنمية وعن تحقيق أهداف إعلان الألفية وكأنها لا تتعلق الواحدة منها بالأخرى. في أفريقيا التي فيها دول هشة أو ضعيفة أكثر من أية منطقة أخرى يجب علينا أن نستجيب إلى حالة الطوارئ الراهنة في مجال الأغذية، وإلا سيكون مآل هذه البلدان إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، وسيكون تحقيق أهدافها الإنمائية أشد صعوبة.

إن الرئيس بوش لمساعدة الدول المأزومة والموجودة في حالة الصراع على العودة إلى الاستقرار والمضي على طريق النمو المستمر أعلن الرئيس بوش مؤخرا أننا سنوفر مبلغ ٦٧٤ مليون دولار إضافيا لحالات الطوارئ الإنسانية في أفريقيا هذه السنة، بالشراكة مع المملكة المتحدة،

فيما يتجاوز مبلغ المليار و ٤٠٠ مليون دولار الذي التزمنا به فعلا.

إن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بالانضمام إلى الجهات الشريكة ذات القطاع الخاص المسؤولة اجتماعيا في تحالفنا الإنمائي العالمي استثمرت منذ ٢٠٠٢ مليار دولار في الشراكات العامة – الخاصة – ٢٩٠ – في ٩٨ بلدا، وبالتالي حشدت أكثر من ٣,٧ مليار دولار من إجمالي موارد الشراكات.

إن حكومة الولايات المتحدة، بوصفها مؤسسة لصندوق مكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا وبوصفها الجهة المانحة للشطر الأكبر للصندوق، وفرت له مبلغ ٤٥٩ مليون دولار في سنة ٢٠٠٤. وتجاوز إسهام الولايات المتحدة في برامج فيروس نقص المناعة/الإيدز ٢,٨ من مليارات الدولارات في السنة المالية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، نوفر قرابة ٥٠٠ مليون دولار سنويا لتنظيم الأسرة الطوعي وصحة الأمومة في ٦٠ بلدا.

وبدون المعدلات العالية المستمرة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية فإن تحقيق أهداف التنمية للألفية سيعرض للخطر. تقود الولايات المتحدة العالم في تحرير التجارة ومساعدة البلدان على المشاركة في المفاوضات والحصول على الالتزامات والاستفادة من التجارة. إن إتمام جولة الدوحة، التي تلتزم الولايات المتحدة بها، يمكنه أن يضيف ٢٠٠ مليار دولار سنويا إلى دخل البلدان النامية وأن ينتشل أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة من الفقر.

إن الولايات المتحدة وغيرها من بلدان مجموعة الثمانية دعت إلى شطب ١٠٠ في المائة من التزامات الديون التي تدين بها للبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي، مما سيؤدي إلى إعفاء فوري من الديون يبلغ حوالي ٤٠ مليار دولار – ويمكن أن يبلغ أكثر من ٥٦ مليار دولار إذا أصبحت جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مؤهلة لذلك.

نُقر بضرورة أن يُزاد زيادة كبيرة حجم المعونة وموارد إنمائية أخرى. ولكن إذا أردنا مواصلة الزيادات الحاصلة مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان تحقيق أهداف إعلان الألفية يجب علينا أن نضمن أيضا فعالية المعونة واستدامتها ونتائجها.

وهناك دليل قوي على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست عادة العامل المقيد فيما يتعلق بالتنمية الوطنية. التقدم الإنمائي يتوقف أولا وقبل كل شيء على التزام البلد بعدالة الحكم وبالنهوض بالحرية الاقتصادية وبالاستثمار في الناس وعلى توفر الإرادة السياسية في هذه الميادين.

وفي تقدير تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية أن البلدان النامية لديها أصول تبلغ ٩,٤ من تريليونات الدولارات لا يمكن أن تحشد على نحو كامل للتنمية، والسبب الرئيسي في ذلك هو الفساد والحمايات القانونية غير الكافية للممتلكات والعقود.

ولا غنى عن الأسواق الخاصة التنافسية الحسنة التنظيم لأنها المؤسسة الأكثر فعالية التي استنبطت لتخصيص الموارد بنجاعة ولتشجيع الابتكار ولإيصال المعلومات التي تساعد المستهلكين والمنتجين على اتخاذ القرار.

وينبغي للأطر التنظيمية أن ترمي إلى بناء ثقة الجمهور بالأسواق الخاصة والى حماية الممتلكات وإنفاذ العقود واحترام سيادة القانون. ووفقا لدراسة قام بها البنك الدولي في بلد نام واحد يستغرق تسجيل عمل تجاري ٢٠٣ أيام، بينما يستغرق إنفاذ عقد في بلد آخر ١٤٥٩ يوما بالمتوسط. وبهذه العقبات التي تعترض طريق إقامة المشاريع والأعمال التجارية تبقى الأعمال التجارية صغيرة وغير رسمية. ولا فائدة من مناقشة ما إذا كان ينبغي

للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون ٦٨ مليار دولار أو ١٠٠ مليار دولار أو ١٩٥ مليار دولار حينما لا تكون السياسات الأساسية لتوليد الثروة في الموضع الصحيح.

وثمة طريق ذو مغزى يمكن به للأمم المتحدة أن تؤيد التنمية، وذلك هو مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ الخيارات الصحيحة في الحكم السديد. والأمم المتحدة قادرة على تقديم تلك المساعدة، مثلا، من خلال توفير محفل لاستعراض الأقران بين بلدان الجنوب وإظهار التقدم المحرز بفضل جهود الأمم لتعزيز سيادة القانون، وإنهاء الفساد، وتقوية القطاع المالي، واجتذاب الأعمال إلى القطاع الرسمي، وفتح الأبواب أمام التبادل التجاري. وإصلاحات السياسة العامة هذه يجب أن تكون في صميم أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

إن القضاء على الفقر تحد خطير. وبناء مؤسسات اقتصادية فعالة وعادلة يستغرق وقتا طويلا ويتطلب المثابرة والإصلاح. والسياسات العامة يجب وضعها لحماية أضعف أعضاء المجتمع. ومن الأخبار السارة أن بلدانا كثيرة شقت بالفعل طريقها، وأن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي سيساعدان تلك البلدان المستعدة لمساعدة نفسها. وباختيار البدائل الصحيحة تتوفر لدينا فرصة جيدة لبلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا في مونتيري وفي إعلان الألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير المالية والاقتصاد في أنتيغوا وبربودا، السيد إيرول كورت.

السيد كورت (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتمكن من مخاطبة الجمعية بمناسبة الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن تمويل التنمية. بعد ثلاث سنوات من اجتماع رؤساء الدول والوزراء في مونتيري، وبعد خمس سنوات من مؤتمر القمة العالمي الذي أفضى إلى إعلان الألفية، بلغ المجتمع الدولي نقطة مناسبة لإجراء استعراض جاد للتقدم المحرز في تعبئة الموارد المالية للأغراض الإنمائية، وكذلك لتقييم مفصل لكيفية المضي قدما في إنجاز المهام المعروضة علينا. هذا هو السياق الذي أخاطبكم فيه اليوم بالنيابة عن حكومة وشعب أنتيغوا وبربودا، وأشعر بالرضا من معرفة أنه حتى أصغر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشارك مشاركة فعالة في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي.

وبصفتي وزيرا للمالية والاقتصاد، تواجهني يوميا تحديات السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء وفقا لمطامح أولئك الذين أخاطبكم بالنيابة عنهم. وبغية تحقيق تلك المطامح وبلوغ الأهداف التي حددناها، يتحتم علينا أن نحافظ على روح الشراكة الدولية حية. إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يحث البلدان النامية على اعتماد استراتيجيات وطنية إنمائية جسورة. تلك خطوة واحدة؛ والخطوة التالية هي تنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط، وهنا تصبح الشراكات الدولية حاسمة.

عندما ننظر في حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري، توجد ثلاثة جوانب من توافق الآراء أود أن أتكلم عنها، وفقا للأولويات الوطنية لحكومة وشعب أنتيغوا وبربودا. وهذه الأولويات هي الدين الخارجي، والتجارة، وتعبئة الموارد المالية الدولية من اجل التنمية، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة إلى مسألة الدين الخارجي، ألاحظ مع الاهتمام الاقتراحات المقدمة بإحراز مزيد من التقدم في تخفيض عبء الدين، الذي لا قدرة على الاستدامة في خدمته، عن كاهل البلدان النامية المثقلة بالديون، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/59/822). ويذكر التقرير في الفقرة

٣٦ أنه ”وبالنسبة إلى كثير من البلدان المثقلة بالديون غير المندرجة في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان ذات الدخل المتوسط، فإن القدرة على الاستدامة في خدمة الدين سوف تتطلب خفض الدين بقدر أكبر مما اقتُرح حتى الآن“.

والواقع أن حكومتي توصلت إلى هذه الحقيقة قبل هذا التقرير بوقت طويل. وعندما تسلمت حكومتي مهامها في عام ٢٠٠٤، ورثنا دينا وطنيا كان يتجاوز ١٢٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وقررنا أن نجري على الفور استعراضا لمعالم دين البلد وشرعنا في تطبيق إستراتيجية جسورة لتخفيف عبء دين البلد إلى مستوى يُمكِّن من استدامة خدمته، مع الإدراك التام بأن عبء الدين الذي لا يمكن استدامة خدمته سيقوض الخطة الوطنية الإنمائية للبلد. ولبلوغ هذه الغاية، بدأنا بعملية طموحة لإعادة التفاوض على الدين وإعادة جدولته أسفرت حتى الآن عن نتائج ايجابية إلى حد ما.

وأود أن أبني على اقتراح الأمين العام وأن أوصي بمبادرة شراكة بين الدول الصغيرة المثقلة بالديون والبلدان المتقدمة النمو، تشمل الدائنين الرئيسيين وتستهدف بالتحديد تخفيض الديون التي لا يمكن استدامة خدمتها. بل وأوصي بجعل هذه المبادرة جزءا من جدول أعمال المجتمع الدولي لتمويل التنمية. ويذكر تقرير الأمين العام أيضا أن مقترحات لإجراء مزيد من التخفيف المتعدد الأطراف للديون سينظر فيها إلى جانب الخيارات التمويلية، بما في ذلك إمكانية استخدام موارد صندوق النقد الدولي. وأتطلع إلى هذه المقترحات متوقعا أن تكون مفيدة في إحراز نجاح أعظم في تخفيف الديون.

اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أستغل هذا المحفل لكي ألتمس الدول الأعضاء التي تُعتبر من الدائنين الرئيسيين للدول النامية الصغيرة أن تعمل عن كثب معنا، على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي، وبروح توافق آراء مونتيري، على تخفيف أعباء الديون التي لا يمكن استدامة خدمتها والتي تعوق النمو الاقتصادي والتنمية. وأود هنا أن أشدد على النقطة الواردة في الفقرة ٤٠ من تقرير الأمين العام ومفادها ”أنه من المهم الاعتراف بالإسهام الذي يمكن لتقاسم العبء الفعال والعادل بين الجهات المدينة والجهات الدائنة أن يقدمه لتخفيف أعباء الدَين التي لا يمكن الاستدامة في خدمتها“.

وفي ما يتعلق بالتجارة، يتعين علينا، بصفتنا دولة نامية صغيرة، أن نكافح بمشقة ضد التنافس في نظام تجاري عالمي. ولا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على أهمية إقامة نظام تجاري عالمي مشجع للتنمية يعالج بإنصاف التباينات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن التباينات بين البلدان النامية نفسها. ولكوننا دولا صغيرة في نظام تجاري عالمي، فإننا نواجه تحديات جسيمة أجبرتنا على البحث عن سُبل ابتكارية لتنويع صادراتنا. ومع ذلك عندما ننوع اقتصادنا بتحويله إلى قطاعات ذات توجه نحو الخدمات، فإننا نواجه مرة أخرى مجموعة جديدة من التحديات من البلدان المتقدمة النمو، تحديات تجعل من العسير للغاية علينا أن ندفع بالتنمية قدما عن طريق التوسع نحو قطاع الأعمال الدولي.

وأود أن ألتمس من البلدان الأكثر ثراء أن تسلم، بروح من الشراكة، بأن الخيارات المتوفرة لنا، بصفتنا دولا صغيرة شديدة الضعف، ضئيلة جدا في نظام تجاري معولم. ومع ذلك، كثيرا ما تؤدي الحواجز المجحفة في البلدان المتقدمة النمو إلى منعنا من الاستفادة بصورة كاملة من الفرص في قطاع الخدمات الدولي الذي يحرم، بدوره، كثيرين من شبابنا من إمكانية الحصول على فرص عمل مدرة للدخل. وهذا يتعارض مع روح التعاون الدولي من أجل التنمية، ويقلل من الإمكانيات الإنمائية التي ينطوي عليها نظام التجارة العالمي.

أخيرا، بالنسبة إلى مسألة تعبئة موارد التنمية الدولية، تعتبر أنتيغوا وبربودا الاستثمار الأجنبي المباشر مكونا هاما من استراتيجيات النمو الاقتصادي الناجحة. لقد اتخذنا زمام عدد من المبادرات لتهيئة بيئة تمكينية مساعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، نسعى إلى تطبيق مجموعة من السياسات لزيادة الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على أهدافنا الإنمائية الوطنية. وتشمل هذه المجموعة العمل على تطوير خطة إنمائية وطنية إستراتيجية تتضمن تفاصيل البرامج الاقتصادية الحكومية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، وإقامة سلطة استثمار لتشجيع وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ومفوضية توجيهية محسنة للخدمات المالية ترصد وتوجه بفعالية قطاعنا للخدمات المالية الدولية.

إن أنتيغوا وبربودا شريك ملتزم. ونحن راغبون في الاضطلاع بدورنا في العملية الإنمائية الدولية ومستعدون لذلك، بالرغم من قيودنا المالية الشديدة والقيود الأخرى. ولكننا لا يمكن أن ننجز ذلك العمل وحدنا. وبالتالي فإنني أحث على إحراز مزيد من التقدم في تعزيز نوع التعاون الدولي اللازم لإدارة المخاطر التي يمكن أن تمنع المستثمرين من جلب راس المال الذي تمس الحاجة إليه والتكنولوجيا والوظائف إلى حيث تشتد الحاجة إليها. وأرحب بالاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/826) الرامية إلى إدخال آليات بغية إدارة الاستثمارات على نحو أفضل وتخفيف مخاطرها، وبغية تشجيع وتيسير إسهامات الشركات عبر الوطنية في التنمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أهمية الحوار الصريح والمفتوح – على غرار هذا الحوار – للبلدان الصغيرة مثل بلدي، المقحمة في اقتصاد عالمي بينما هي تتصدى للتحديات المحلية مثل المستويات العالية للديون، والاختلالات المالية المزمنة والموارد الطبيعية المحدودة. ولا يسعنا المخاطرة بالفشل في إنجاز المهام المقبلة؛ كما لا يمكننا أن نخاطر بفقدان الزخم لتعبئة الموارد المالية من اجل التنمية وهو ما تحقق من مونتيري، خشية أن نخذل الأشخاص الذين أتينا إلى هنا لكي نمثلهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نغوين سين هونغ، وزير المالية في فييت نام.

السيد نغوين سين هونغ (فييت نام) (تكلم باللغة الفيتنامية؛ وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية): يشرفني جدا أن احضر الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية بصفتي ممثل حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية. إن هذا الحوار يوفر لنا منتدى ممتازا لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وتبادل خبرة كل بلد في ذلك الصدد، ومناقشة سبل تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتشجيع جهود تخفيض حدة الفقر، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بغية بناء عالم مفتوح وعادل للبشرية.

وخلال العقدين الماضيين، بذلت فييت نام جهودا كبيرة بغية تحويل اقتصادها إلى نظام قائم على آليات السوق؛ وبغية تعبئة مواردها المحلية بأكبر قدر ممكن ومشاركة جميع القطاعات الاقتصادية، التي ما فتئت تتزايد وتتنوع؛ وبغية فتح اقتصادنا أمام التجارة وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وبغية تطوير الاقتصاد بينما تتم المحافظة على الاستقرار السياسي، بما يعالج على النحو الواجب المسائل الاجتماعية ويعزز الحماية البيئية والتنمية البشرية من اجل بناء مجتمع المساواة والتضامن والمشاركة والدعم المتبادل.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية، ازداد الناتج المحلي الإجمالي لفييت نام بمتوسط ٧,٥ في المائة كل عام، وبلغ إجمالي الاستثمار ٣٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وزادت الصادرات بنسبة ١٦ في المائة كل عام. وأحرزت فييت نام نتائج قوية وايجابية في تخفيض حدة الفقر عن طريق

خفض النسبة المئوية للأسر الفقيرة بأكثر من النصف، من ٥٨ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ٢٤ في المائة عام ٢٠٠٤. وبنهاية عام ٢٠٠٠، حققنا تعميم التعليم الابتدائي. والآن حققت ٥٠ في المائة من محافظات البلد تعميم التعليم الثانوي المتوسط، واحرزنا تقدما صوب تعميم التعليم الثانوي العالي. كما حققت فييت نام إنجازات هامة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال، وتحسين الصحة الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الوبائية الأخرى، وحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في شراكة عالمية.

وشهدت الأعوام الأخيرة التزامات وجهودا مكثفة ترمي إلى تخفيض حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في كل بلد ومنطقة في جميع أرجاء العالم. وساعدت إقامة الشراكة الإنمائية القوية على تركيز الموارد والجهود بغية تخفيض حدة الفقر، وتحسين الرعاية الصحية، وتعزيز التنمية وحماية البيئة في العديد من البلدان. ومع ذلك، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا أريد لتوافق آراء مونتيري أن ينفذ على نحو كامل وبصورة أكثر فعالية، مع تغطية اوسع للبلدان المؤهلة، بغية تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وهنا، تود فييت نام أن تتشاطر آراءها بشأن المسائل التالية، التي تشكل مصدر قلق لنا وللمجتمع الدولي بأسره.

أولا، بغية بلوغ الأهداف في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية، فان البلدان النامية بحاجة إلى تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية باتخاذ تدابير لتعزيز الإيرادات الحكومية وتطوير أسواق مالية محلية وإصلاح الأطر القانونية وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي. وهنا، يجدر بالذكر انه بالرغم من أن الموارد الخارجية ضرورية في تمويل التنمية، إلا أن الموارد المحلية تضطلع دائما بالدور الحاسم.

ثانيا، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو، من جانبها، أن تعجل في تنفيذ التزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وان تقدم التمويل بشروط أكثر مواتاة، مع تقليل مشروطية التمويل. ونرحب بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى إعفاء ديون أكثر البلدان فقرا والبلدان النامية الاخرى، ونتطلع إلى التنفيذ المبكر والسلس لهذه المبادرات.

وأخيرا، فإننا نأمل أن يتيح المجتمع الدولي للبلدان النامية القيام بدور أكثر مساواة وأكثر أهمية في صياغة السياسات الدولية المتعلقة بالتنمية والاستثمار والمسائل المالية والنقدية. ونطلب من البلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها بشكل إضافي، وان تزيل الحواجز غير الجمركية وان تحافظ على المعاملة التفضيلية بغية دعم المشاركة الفعالة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية في النظام التجاري الدولي.

إننا نشعر بامتنان شديد إزاء التعاون الفعال والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والمانحون والمنظمات الدولية في ما يتعلق بالبناء الوطني وتنمية فييت نام بهدف تمكيننا من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في اقرب وقت ممكن. ونحن على استعداد لمشاطرة تجاربنا الإنمائية مع الجميع. ونلتمس دعم الأعضاء للجهود الملتزمة التي تبذلها فييت نام للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في اقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى إقامة تعاون أوثق وأكثر فعالية مع جميع المانحين والمنظمات الدولية في شراكتنا الإنمائية، بروح توافق آراء مونتيري.

وفي ظل توجيهكم الممتاز، سيدي الرئيس، من المؤكد أن هذا الحوار سيكلل بنجاح كبير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فائزة أبو النجا، وزيرة التعاون الدولي في مصر.

السيدة أبو النجا (مصر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن خالص التقدير لما تبذلونه من جهد لإعطاء الأولوية لمعالجة القصور الذي نواجهه جميعا في العمل التنموي الدولي، سواء في سياق أعمال الحوار رفيع المستوى لتمويل التنمية أو مناقشات الجمعية العامة للإعداد للاجتماع الرفيع المستوى لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ومقررات مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة.

تحتل مصر موقعا خاصا بين عدد محدود من الدول التي تشترك في كونها متلقية لمساعدات التنمية ومقدمة لهذه المساعدات للدول الأكثر فقرا واحتياجا خاصة في مجالها الأفريقي. ولذلك فإننا نولي موضوعات تمويل التنمية ومتابعة نتائج مؤتمر مونتيري اهتماما خاصا.

ورغم إدراكنا بأن المسؤولية الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقع على عاتق الدول دائما، إلا أن الاقتصادات الوطنية باتت الآن، وأكثر من أي وقت مضى، متشابكة مع النظام الاقتصادي العالمي. ومن ثم، فإنه يقع على عاتق المجتمع الدولي – والدول المتقدمة النمو بصفة خاصة – مسؤولية أساسية عن تهيئة المناخ الدولي المواتي لدعم جهود التنمية الوطنية.

ولقد أكد مؤتمر مونتيري على أن تحقيق التنمية مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي، واتفق قادة العالم على اتخاذ خطوات محددة في عدد من المجالات لدعم الشراكة الدولية من أجل التنمية. إلا أنه اليوم، ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات، نجد أن غالبية الالتزامات التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها في هذا المجال ما زالت محل نقاش، وأن الكثير منها لم ينفذ.

المطلوب الآن هو وضع تلك الالتزامات في حيز التنفيذ الفعلي. فبالرغم من استمرار معاناة الشعوب الأفريقية من الجوع والفقر والمرض، شهدت الدول الأفريقية والدول النامية بصفة عامة جهودا وطنية حثيثة لتهيئة بيئة اقتصادية مواتية للتنمية، من خلال تكثيف خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي وتعزيز الأطر التنظيمية لجذب الاستثمارات وتشجيع دور القطاع الخاص. إلا أنه لا شك أن هذه الجهود، مهما بلغت جديتها وتواصلها، فإنها لن تمكنها من مواجهة تلك التحديات إن لم يساندها ويواكبها تنفيذ الدول المتقدمة لالتزاماتها.

ترى مصر أنه بدون اتخاذ خطوات جادة من أجل تدعيم الجهود الرامية لتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا وبالشكل الذي تلمسه شعوب الدول النامية على أرض الواقع، فإن توافق مونتيري سيظل مع كل الأسف حبرا على ورق. ولذلك فإننا نرى ضرورة سرعة العمل على ما يلي:

أولا، إتاحة حيز كامل ومستقل للسياسات للدول النامية، يمكنها من تلبية احتياجات شعوبها وتحديد الأولويات والاختيارات الوطنية دون تقييدها بمشروطية أو التزامات دولية معوقة لجهود التنمية الوطنية، حتى بالمقارنة بالتجارب التنموية التاريخية للدول المتقدمة ذاتها التي تمتعت برفاهية عدم التقيد بالمشروطيات والضغوط المختلفة والمتواصلة التي تواجهها الدول النامية اليوم.

ثانيا، تفعيل دور الأمم المتحدة المحوري في قضايا التنمية الدولية، ودعم دور المنظمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها التنموية، والالتزام بسداد المساهمات المالية في ميزانيتها وميزانيات برامجها الممولة من مساهمات طوعية.

وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات توافق مونتيري، فإنه من الضروري الربط المباشر بين الدور التنموي لمنظومة الأمم المتحدة وبين دور مؤسسات بريتون وودز، بهدف تحقيق الاتساق في الخطاب العالمي للتنمية.

ثالثا، إن اعتزام عدد من الدول المتقدمة تحديد جداول زمنية للوصول إلى هدف ٠,٧ في المائة من ناجها الوطني كمساعدات تنموية رسمية أمر يستحق الترحيب بالرغم من مرور ثلاثة عقود على الالتزام به، إلا أن ذلك يجب أن يتم بوتيرة أسرع، كما يجب أن تلتزم به جميع الدول المتقدمة، وأن يتم التأكد من تنفيذ تلك الالتزامات من خلال مراجعة دورية تتضمن تحديد شرائح المساعدات المقدمة.

ويتواكب مع ذلك أهمية الاتفاق – وفي أسرع وقت ممكن – على وسائل إضافية وغير تقليدية لحشد الموارد المالية لتمويل التنمية، على ألا تشكل تلك الموارد عبئا إضافيا على الدول النامية، وأن يتم تنفيذها وفقا للقوانين الوطنية والأولويات التنموية لكل دولة.

رابعا، أهمية إيلاء الدول المتقدمة الاهتمام الخاص لآراء ومواقف الدول النامية عند مراجعة فاعلية برامج المساعدات الإنمائية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني، أو من خلال أعمال التجمعات والمؤسسات المعنية بالموضوع.

وفي الوقت نفسه ضرورة تحقيق مستويات أفضل من التنسيق بين الدول المتقدمة في برامج المساعدات التنموية لتجنب الازدواج والتداخل الذي ينعكس بالسلب على فاعلية هذه البرامج في تحقيق أهدافها. وقد يكون في تقسيم العمل فيما بينها وسيلة ناجعة لتحقيق مثل هذا التنسيق مع الدول المتلقية.

خامسا، إن إعلان دول مجموعة الثمانية العمل على إلغاء الديون الخارجية للدول الأكثر فقرا خطوة هامة، إلا أنه ينبغي التأكيد على ضرورة العمل أيضا على تخفيف أعباء الديون عن الدول متوسطة الدخل، ومصر منها، والتي يسكنها حوالي ٧٠ في المائة من فقراء العالم وفقا لتقديرات البنك الدولي.

وفي هذا الصدد فإن مصر بالإضافة إلى ما سبق تقترح النظر في مبادلة الديون من أجل التنمية كأداة فاعلة مبتكرة وغير تقليدية للتخفيف من عبء الدين الخارجي لكل من الدول الأكثر فقرا والدول المتوسطة الدخل. ولمصر في هذا المجال تجربة ناجحة مع عدد من شركائنا في التنمية يسعدنا أن نستعرضها بشكل أكثر تفصيلا في سياق أعمال الحوار وفي إطار متابعة تنفيذ توافق مونتيري.

سادسا، أهمية إعطاء الأولوية لمعالجة الاحتياجات الخاصة والملحة لأفريقيا، وقيام الدول المتقدمة بتنسيق جهودها من أجل دعم جهود التنمية في القارة الأفريقية من خلال الأطر الأفريقية مثل مبادرة النيباد، وأيضا مبادرات التمويل الأفريقية المختلفة، وكذلك أهمية الاستجابة للاحتياجات الأفريقية في تنمية القدرات البشرية ونقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة ودفع التعاون في مجالات البحوث والتطوير.

سابعا، توجيه رسالة واضحة عن الاجتماع رفيع المستوى للتأكيد على الجوانب التنموية لجولة الدوحة وضرورة الاستجابة لمتطلبات الدول النامية، وذلك في توقيت مناسب، وألا يكون الهدف إنهاء المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٦ بأي ثمن.

ثامنا، وأخيرا، إيلاء مسألة الإصلاح اهتماما أشمل باتخاذ خطوات فعلية لدعم صوت ومشاركة الدول النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي.

لقد حان الوقت لن نغلب احتياجات ومصالح الشعوب على المواءمات السياسية، وأن ندفع تجاه التنفيذ الفعلي لالتزاماتنا الواردة في مقررات مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة، بما فيها قمة وتوافق آراء مونتيري، بغية تحقيق الأهداف التنموية الدولية المتفق عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد جان-مارك هوشايت، الممثل الدائم للكسمبورغ.

السيد هوشايت (لكسمبورغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحان للانضمام تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والارتباط المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وقد وزع نص كامل له في شكل مكتوب.

يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على الحوار الرفيع المستوى الذي يتيح له فرصة مثالية ليؤكد مجددا التزامه غير المشروط بتوافق آراء مونتيري وباستعراض ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن في تنفيذه. وفي هذا الصدد، يرى الاتحاد الأوروبي أن مشاركة الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، كمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من الأهمية بمكان لكفالة اتساق الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويصح ذلك بصفة خاصة هذا العام لأن الحوار الرفيع المستوى يمثل خطوة هامة في سياق الزخم المؤدي إلى مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

ويجب أن تتضافر جهودنا لتعزيز شراكة مونتيري العالمية، آخذين بعين الاعتبار مسؤولياتنا المتبادلة، و أن نحرز تقدما بالتالي في الميادين التالية، التي تشكل بعض العناصر الرئيسية في عملية تمويل التنمية.

أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد الوطنية، فقد اتفقنا جميعا في مونتيري على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية فيه. علاوة على ذلك، لا يمكن أن تكون المساعدة الخارجية فعالة ما لم تجرِ في أجواء داخلية مؤاتية. وفي المقام الأول من الأهمية لفعالية استخدام الموارد العامة المحلية والخارجية، ومن ثم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيز الحكم الرشيد وتطبيق نظام متسم بالشفافية والمساءلة لإدارة الأموال العامة. ولكي نحقق تلك الأهداف، يجب أن تمثل إحدى الأولويات إدماجها تماما في استراتيجيات الحد من الفقر. ويجب توجيه اهتمام خاص للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل نوع الجنس والاستدامة البيئية، فهي محورية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك مسائل رئيسية أخرى في القطاع الاجتماعي، كالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا ما ورد في توافق آراء مونتيري من أهمية أجواء الشفافية والاستقرار والثبات الحاسمة للاستثمار.

والتجارة، كما أكد توافق آراء مونتيري، عنصر رئيسي من عناصر تمويل التنمية. ويمكن لتحرير التبادل التجاري وتحسين قواعد التجارة المتعددة الأطراف أن يؤديا دورا حاسما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك السياق، فإن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، هو فرصة يجب عدم تفويتها. والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما قويا بضمان نتيجة ملائمة للتنمية ومستدامة وطموحة لبرنامج الدوحة الإنمائي الذي يضاعف المكاسب الإنمائية إلى الحد الأقصى. وإذ يبني الاتحاد الأوروبي على تجربته مع المبادرة المسماة أي شيء ما عدا الأسلحة، فإنه يحث الأعضاء المتقدمين النمو في منظمة التجارة العالمية – وكذلك البلدان النامية الأعضاء والقادرة – على أن تسمح بوصول جميع المنتجات الصادرة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والحصص.

ويعي الاتحاد الأوروبي أيضا الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات والاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالتجارة. والاتحاد ملتزم تماما بتقديم مساعدات متزايدة وأكثر فعالية تتعلق بالتجارة، ويرحب بالمبادرات في ذلك الصدد، بما في ذلك إنشاء آلية جديدة.

إن زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية مطلوبة بإلحاح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار تنفيذ الالتزام الحالي بتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، يلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن دوله الأعضاء تسير على درب تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٣٩ في المائة للمساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٦ وهو الهدف الوارد في التزامات برشلونة. وفي الوقت الراهن، هناك أربعة بلدان من البلدان الخمسة التي تتجاوز هدف المساعدات الإنمائية الرسمية المحدد من الأمم المتحدة والبالغ نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي هي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهناك خمسة بلدان أخرى التزمت بجدول زمني لبلوغ ذلك الهدف. والأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوروبي يسيرون على درب الانضمام إلى الاتحاد في بلوغ أهداف المساعدات الإنمائية الرسمية. ويدل ذلك بوضوح على إمكانية التطور من حالة المتلقي للمعونة الدولية إلى حالة المانح لها.

وبينما أعاد الوزراء تأكيد عزم الاتحاد على بلوغ تلك الأهداف، خلال اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي، فقد اتفقوا لأول مرة على الهدف الجماعي المتمثل في الوصول إلى نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وإلى هدف وسطي للاتحاد الأوروبي يبلغ نسبة ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠. ومن شأن ذلك أن يضاعف تقريبا معونة الاتحاد الأوروبي السنوية من مستواها في عام ٢٠٠٤ البالغ ٣٥ بليون يورو، أو ٤٣ بليون دولار، بزيادة ٣١ بليون يورو، أو ٣٨ بليون دولار، إلى مستويات سنوية تبلغ ٦٦ بليون يورو، أو ٨١ بليون دولار، بحلول عام ٢٠١٠. ويطالب الاتحاد الأوروبي المانحين الآخرين ببذل كل جهد لتنفيذ جداول زمنية مماثلة.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي القائل إننا، بالإضافة إلى زيادة مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية، بحاجة إلى آليات تمويل مبتكرة حتى نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ولزيادة مستويات تمويل التنمية، ينظر الاتحاد الأوروبي في مصادر مبتكرة للتمويل من أجل توفير تدفقات إضافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها.

وبينما يبذل الاتحاد الأوروبي جهودا بشأن كمية المعونة، فإنه يشدد على ضرورة تحسين نوعيتها في نفس الوقت. ونحن نعلم أن المعونة تكون أكثر فعالية عندما تتم مواءمتها بين المانحين؛ وعندما يجري تنسيقها وفقا لاستراتيجيات وعمليات يملكها البلد المعني؛ وعندما يتم تركيزها على من هم أشد فقرا؛ وعندما تتحرر من القيود ويجري تسليمها بطريقة يمكن التنبؤ بها؛ وعندما تتوفر في إطار سياسات أخرى تدعم التنمية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في المحفل الرفيع المستوى الذي نظمته في باريس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ملتزم تماما بسرعة تنفيذ ورصد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن ينفذ إعلان باريس عالميا، وهو الذي اعتمدته بالفعل أكثر من ٩٠ دولة.

وتوصية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن تحرير المساعدة الإنمائية الرسمية من القيود لأقل البلدان نموا هي قيد نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وسوف نتصدى لتحدي تحرير المعونة من القيود عن طريق اعتماد نظام للحصول على

المساعدة الخارجية في الجماعة الأوروبية في أسرع وقت ممكن وعلى أساس اقتراح اللجنة.

ويقر الاتحاد الأوروبي بأن تأثير المعونة يبلغ حده الأقصى عندما تستهدف أشد البلدان فقرا. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بإنفاق ٥٠ في المائة من معونته الإضافية في أفريقيا اعتبارا من عام ٢٠٠٦. كما أننا ندرك الاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، وسيواصل الاتحاد الأوروبي تلبيتها.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية السياسات غير المتعلقة بالتنمية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ يبني الاتحاد الأوروبي على الالتزام الحالي للجماعة الأوروبية بموجب المعاهدة، سوف يأخذ الاتحاد الأوروبي في الحسبان أهداف التعاون الإنمائي في جميع السياسات التي ينفذها والمرجح أن تؤثر في البلدان النامية.

ويظل الاتحاد الأوروبي أيضا ملتزما بإيجاد حلول، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لأعباء الديون غير المستدامة، وهو ملتزم بالتنفيذ الكامل لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تم تعزيزها. وفي ذلك السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إعداد إطارهما للقدرة على تحمل الديون والاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الثمانية في اجتماعها الذي عقد بتاريخ ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لإلغاء رصيد دين بلدان هذه المبادرة التي وصلت إلى نقطة الاكتمال. وسيكون أمرا حيويا أن يتم الاتفاق على تفاصيل مثل هذا التخفيف الإضافي المتعدد الأطراف وتنفيذه بنجاح. ومن الأهمية الحاسمة أن يفي المانحون بالتزامهم في إطار اقتراح مجموعة البلدان الثمانية الداعي إلى تعويض المؤسسات عن تكاليف إلغاء رصيد الدين حتى لا يضر بالسلامة المالية لتلك المؤسسات.

إن الاتحاد الأوروبي مؤيد قوي للبرنامج المتعلق بتعزيز صوت البلدان النامية، ونعتقد أنه من الأهمية البالغة أن يتم إحراز تقدم بهذا الشأن. ومثلما يستدعي توافق آراء مونتيري، فقد شجعنا وسنواصل تشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على النظر في وسائل مبتكرة وعملية لتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار في تلك المؤسسات.

وينوي الاتحاد الأوروبي مواصلة الانخراط الوثيق في متابعة تحقيق نتائج مؤتمر مونتيري. والحوار الحالي الرفيع المستوى يتيح فرصة ثانية – وجديدة – للتقييم، ونحن واثقون بأنه سيولد زخما لدفع العملية قدماً.

وسنعيد في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تنشيط جهودنا لتنفيذ إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بالتزاماتنا في إطار شراكة مونتيري؛ وسيكون ذلك علامة بارزة على طريقنا نحو عام ٢٠١٥. وتنفيذ توافق آراء مونتيري والالتزام القوي من الحكومات والمنظمات الدولية بتشجيع التماسك والتنسيق والتعاون سيكونان أمرين حاسمين إذا أردنا إحراز التقدم اللازم. ويشكل هذا النهج جزءا أساسيا من توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الدوحة الوزاري، ويجب تعزيزه وتطويره في السنوات المقبلة إذا أردنا إحراز تقدم في انتشال الملايين من براثن الفقر المدقع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.